جـامعـة مـولـود معمـري– تيـزي وزو
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قسـم العلوم السياسية

تركيا والاتحاد الأوروبي: بين طموح الانضمام والرفض الأوروبي المقنّع بعد 2002م

مشروع مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية مقدم لقسم العلوم السياسية بجامعة تيزي وزو

إعداد الطالبتين:
– بوعلام كهينة.
– حواسين سميرة.

إشراف الأستاذ:
– أ. عليوة جمال

لجنة المناقشة:

أ.عمرون محمد.....رئيسا
أ. عليوة جمال.....مشرفا ومقررا
د. ونوغي مصطفى.....مناقشا

السنة الجامعية: 2967–2968/ 2017– 2018م/1438–1439هـ

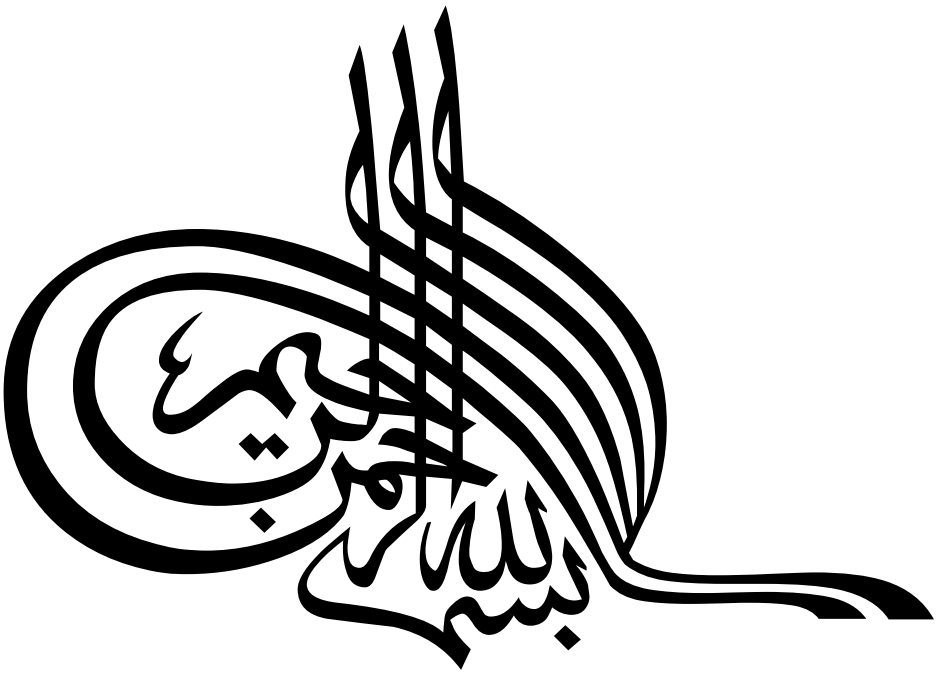
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى.

وأتقدّم بجزيل الشكر لأستاذنا المشرف **"عليوة جمال"** الذي سهر على تقديم النصائح لنا لإنجاز مذكرتنا.

كما نشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

وأتقدم بشكر أسرة العلوم السياسة من أستاذة وإداريين، كما أتقدم بشكر خاص إلى عمال المكتبة.

"كهينة وسميرة"

إهـــــداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قصفها بعد طول انتظار

"أبي العزيز".

إلى ملاكي في الحياة .... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتعاني.....

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها باسم جراحي إلى أغلى الحبايب.

"أمي الحبيبة"

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .... إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من عرفت معهم معنى الحياة أخواتي "نادية"، "كاتيا"، وأزواجهن وأولادهن: "رميسة، أمين، عبد الغني، ملك، صوفيا"

والغالية "كاميليا".

إلى رفقاء دربي في هذه الحياة، إلى من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل أخواني "حكيم" وزجته "مريم" و"الياس".

إلى من عملت معها وتقاسمت معها العمل صديقتي "سميرة".

وإلى كل من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم... أصدقائي.

"كهينة"

إهـــــداء

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب.

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.

إلى القلب الكبير "**والدي العزيز**".

إلى من أرضعتني الحب الحنان.

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.

إلى القلب الصانع بالبياض "**والدتي الحبيبة**".

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي...

إلى زوجة أخي والصغيرة "أسماء"

وأخواتي وأزواجهن والبراعم : "أمياس، آية، رتاج".

إلى من عملت معي بغية إتمام هذا العمل صديقتي "كهينة".

وإلى كل الأصدقاء.

وإلى كل من ساهم في من ساهم في مذكرتي من قريب أو من بعيد.

"سميرة"

مقدمة

1- التعريف بالموضوع:

يعد الاتحاد الأوروبي أنموذجا للتكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم نتيجة لوجود تنظيمات هيكلية ومؤسساتية قوية تسهر على تحقيق تطلعات وأهداف المجموعة، ظلّت لسنوات طويلة تهدف العديد من الدول الانضمام إليها، وهي العضوية التي سعت تركيا إليها، حيث تعد مسيرة هذه الأخيرة للاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة، ومازالت إلى اليوم وطيئة بالأنغام والعقبات على الرغم مرور عقود عديدة.

فتوجه تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ليس بجديد عن دولة عرفت في تاريخها الحديث، ربطا لعلاقاتها مع أوروبا منذ التأسيس الجمهورية في عهد مصطفى عمال أتاتورك 1923، الذي أعلن عن إلغاء الخلافة وقام بتكريس العلمانية متأثرًا بالأنظمة السياسية التي كانت منتشرة في أوروبا بعد الثورة الفرنسية وفي المقابل تخلت عن موروثها الحضاري وقطعت علاقاتها مع العالم الإسلامي، والذي تكرس أيضا من خلال الدور الذي شغلته المؤسسة العسكرية في الدفاع عن العلمانية وفق ما تم عليه الدستور التركي، قاطعة بذلك الطريق الذي أمام الأصوات التي كانت تعارض هذا التوجه الذي تعزز بانضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة 1953 لمواجهة المد الشيوعي السوفياتي.

وقد عولت تركيا على عضويتها في الحلف للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعلى المميزات التي يتمتع بها موقعها بالنسبة إلى الاقتصاد الأوروبي، وما تمتلكه تركيا من روابط تاريخية مع دول عديدة ظل الاتحاد يهدف إلى تعزيز علاقاته معها في كل من البلقان والشرق والقوقاز، وهي كلها عوامل كان من المفترض أن تحفز قبول عضويتها إلاّ أنّها واجهت تحديات وعراقيل عديدة في مسارها للانضمام التي سيتم معالجتها من خلال هذه الدراسة الموسومة.

2- أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة في أنها تتناول تأثير شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي على الأوضاع في تركيا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها في سبيل الوصول إلى تحقيقها جراء تبنيها لإصلاحات داخلية تتعلق بتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الاقتصاد بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية في سبيل كسب التأييد الدولي والأوروبي لملف ترشحها وتجاوز معوقات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

3- مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من أسباب أدت بنا إلى اختيار دراسة هذا الموضوع، وفحص جوانبه المختلفة، وهي مقسمة بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

المبررات الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بدولة تختلف حضاريا ودينيا عن الاتحاد الأوروبي، وتبحث لنفسها عن عضوية فيه.
- قلة الدراسات التاريخية التي تناولت الموضوع والتي اقتصرت في أغلبها على الدراسات السياسية.
- حصول دول شرق أوروبا على عضوية في الاتحاد الأوروبي، بخلاف تركيا التي رفضت طلبها للعضوية رغم تفوقها عنها في العديد من المجالات.
- اعتبار هذا الموضوع مهم للبحث لذا تمت دراسته والبحث فيه.
- إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي واقعي عن مسار تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

المبررات الذاتية:

- الرغبة في الوصول إلى معرفة الأسباب والعراقيل التي حالت دون حصول تركيا على عضوية في الاتحاد الأوروبي.

– الرغبة في الحركة والبحث في مجال أوسع الذي من خلاله يتم معرفة مثل هذا النوع من المواضيع.

4- أهداف الدراسة:

– معرفة طبيعة الجهود والإصلاحات التي تبنتها تركيا كخيار فرضته شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي.

– التعرّف على مراحل المفاوضات التي مرت بها تركيا للانضمام إلى الاتحاد.

التعرف على دوافع وأعذار تركيا لانضمام إلى الاتحاد.

– التوصل إلى معرفة ما استفادت منه تركيا خلال المحاولات المتكررة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

5- أدبيات الدراسة:

حاولت مجموعة من الدراسات المرجعية التعامل مع مسألة انضمام الاتحاد كل من زاوية نظرها، ويمكن تقديم أبرزها:

أ- **دراسة عمر لقمان النعيمي:** تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام: هدفت هذه الدراسة التي تطور التكنولوجية لأهم المحطات التي مرت بها عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ودوافع ذلك، وبعض المواقف الأوروبية منها، بالإضافة إلى ما يمكن أن يستفيد منه كلا الطرفين في حالة حصول تركيا على العضوية.

ب- دراسة حسين مقلد: تركيا والاتحاد بين العضوية والشراكة، حيث تناول فيها أبرز محطات المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مركزًا على فترة حزب العدالة والتنمية وعلى الإصلاحات التي تبنتها تركيا من أجل الوصول إلى مسعى الانضمام من تحقيق لمعايير كوبنهاغن، وأهم ما حملته هذه الدراسة هو تأثير البعد الحضاري والديموغرافي لتركيا في عضويتها في الاتحاد الأوروبي والذي يربطه أساسًا بالعامل الديني.

جـ- دراسة حيدر محمود جاسم: واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، حيث تضمنت الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا من وساطة بين الحضارة الشرقية والغربية من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي، وتشمل مواقف الدول الأوروبية من عضويتها في الاتحاد بين مؤيد ومعارضة كما تعطي رؤية مستقبلية لتطور العلاقات بينهما.

6- الإشكالية:

تهدف الإشكالية إلى الوصول إلى معرفة مختلف التحولات التي عرفتها تركيا في سعيها لتحقيق معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى معرفة الجهود التي بذلتها من أجل تذليل العقبات التي ضلت تحول بينها وبين الحصول على عضوية.

وهو ما جاء في الطرح التالي: ما هي حظوظ تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ضل العراقيل التي تواجهها؟

ومحاولة من تفكيك الإشكالية، نقوم بتفكيكها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المراحل التي مرت بها مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

2- ما هي أبرز الإصلاحات التي تبنتها تركيا من أجل الحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي؟

3- كيف تعاملت تركيا مع العراقيل التي وقفت أمام عضويتها في الاتحاد الأوروبي؟

7- حدود الدراسة:

للتحكم أكثر في الموضوع والابتعاد عن أي انحراف عن الغاية من هذه الدراسة سوف نتطرق لها زمانية ومكانية وموضوعاتيا كما يلي:

أ- **المجال الزماني:** تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2017 وهي الفترة التي تحكم فيها حزب العدالة والتنمية.

ب- المجال المكاني: الحدود المكانية التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية لمنطقة تركيا وعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي.

وعليه، سنقسم دراستنا إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: عنون الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع مقسم إلى مبحثين الأول بعنوان الدولة التركية الحديثة ركزنا فيه عن تطور التاريخي والسياسي لدولة تركيا الحديثة والأهمية الاستراتيجية. أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا، حيث تطرقنا فيه إلى أهمية الموقع والأهمية السياسية والاقتصادية لتركيا، أما المبحث الثالث بعنوان الاتحاد الأوروبي، أين تطرقنا إلى نشأة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الفاعلة فيه.

الفصل الثاني: عنون بواقع العلاقات الأوروبية التركية مقسمة إلى أربعة مباحث الأول جاء بعنوان تريخ العلاقات الأوربية التركية، وتناولنا فيهه أهم المحطات التاريخية، أما المبحث الثاني، فجاء بعنوان البعد الإصلاحي للنظام السياسي التركي لحزب العدالة والتنمية، حيث ذكرنا فيه المناخ السياسي والمؤسسات، أما المبحث الثالث فتحدثنا عن طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، أما المبحث الرابع فلقد برزنا فيه العلاقات الفاعلة فيه من الجوانب المختلفة وتطرقنا أيضا إلى السياسة الخارجية التركية وأهم مرتكزاتها.

الفصل الثالث: عنون بطلب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية والرفض الأوروبي مقسم إلى اربع مباحث، المبحث الأوّل مسار انضمام تركيا للاتحاد وتطرقنا إلى أهم الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي على تركيا، فيم اصطلح بمعايير كوبنهاغن، وبرزنا أيضا في هذا المبحث عن مسار المفاوضات والإصلاحات في تركيا مع الإشارة إلى الجهود والمساعي التي قامت بها تركيا بعد مجيئ حزب العدالة والتنمية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا لدوافع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان معيقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، أما في المبحث الرابع فقد تحدثنا عن الرؤى المستقبلية أو ما يسمى بالسيناريوهات .

جـ- حدود المعالجة: تستعمل هذه الدراسة على إبراز واقع العلاقات الأوروبية التركية، وتحديد طبيعة هذه العلاقات، كما سنبرز فيها أهم معيقات وأسباب التي تعرقل مسار الانضمام.

8- الفرضيات:

- كلما عرفت تركيا استقرار وانفتاح سياسي، زادت حظوظها للانضمام الاتحاد الأوروبي.

- كلما شهدت الأوضاع السياسية في تركيا خاصة سياسة الانقلابات، أدى ذلك إلى رفضها من طرف الاتحاد.

9- المناهج والمقاربات المتبعة:

ستقوم هذه الدراسة بتوظيف مجموعة من المناهج والاقتراحات كما يلي:

- **المنهج التاريخي:** وذلك لإثراء الدراسة وتتبع الجذور التاريخية ومراحل تطور مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد.

- **المنهج القانوني:** وهو الذي يمكننا من دراسة مضامين النصوص القانونية والاتفاقيات المرتبطة بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

الاقتراب الاتصالي: باعتبار الحوار أهم وسائل التفاوض والوصول إلى النتائج الايجابية، وجدنا ضرورة الاستعانة بالاقتراب الاتصالي الذي صاغ "كارل دريتش" وذلك لدراسة طرق وكيفية تصرف الاتحاد الأوروبي وطريقة التفاعل مع تركيا.

10- صعوبات الدراسة:

ككل بحث لقيت دراستنا هذه بعض الصعوبات، منها التأكد من صحة المعلومات.

ومن الصعوبات أيضا نقص في المراجع والمصادر الأولية لهذا الموضوع، فأغلبية المراجع كانت عبارة عن مقالات صحفية التي يطغى عليها التحليل الصحفي الغير أكاديمي.

نقص الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالشأن التركي باللغة العربية والإنجليزية، فمعظمها كانت منحصرة باللغة التركية فقط.

البعد الجغرافي صعب علينا التنقل إلى تركيا لإستفادة من مراكز الدراسات مثل مركز دراسات الشرق الأوسط ORSAM ومركز الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية SITA.

هذا غير الوقت الضيق الذي أثر علينا.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للموضوع

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى وخيمة على الدولة العثمانية، حيث أدت إلى خسارتها لمناطق شاسعة وانحصارها في شبه جزيرة أناضول، التي حملت تسميتها الجديدة تركيا من وجود غالبية سكانية تركية في المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية بالنسبة للمناطق المجاورة وللعالم، كما أدت التحولات التي شهدتها تركيا من تبنيها لنظام علماني يستمد تشريعاته من الحضارة الغربية، واستمرارها في التوجه نحو الغرب مع تعاقب الحكومات المتتالية والتي عللت في السنوات الأولى للحرب الباردة انضمامها إلى الحلف الأطلسي وبتأسيس المجموعة الأوروبية عملت على الانضمام إلى مؤسساتها وهو ما استمر بعد إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي عرف تطورًا في هياكله المؤسساتية وتوسعا من حيث عدد العضويان، وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: دولة تركيا الحديثة

نشأت الدولة التركية كبديل استراتيجي لدولة الخلافة العثمانية التي اتخذت من منطقة هضبة الأناضول مستقر لها، ومن القبائل التركية دعامة أساسية لبنيتها الاجتماعية، حيث هيمنت على مجمل المجال السياسي العربي، وذلك كونها حضارة الخلافة وذلك بعد هزيمة المماليك، حيث تعتبر الخلافة العثمانية الدولة التي عاشت نحو خمسة قرون، والتي تعتبر الدولة التي عاشت أكبر حقبة في التاريخ ولقد عملت على دخول عدة أقاليم وذلك بفتوحاتها واعتمادها الكلي على الإسلام اعتمادًا كليا سواءً في صراعاتها وحروبها ولقد سقطت على يدها عدة دول وذلك بقوتها وحنكتها منذ تأسيسها على يد "أرطفرديك" الذي يعتبر أول مؤسس لدولة العثمانية والذي قاد عدة حروب ضد البيزنطيين، وعمل على توسع

سلطنة خلال نصف قرن[1]، وقد قامت الدولة العثمانية في تلك الحقبة بعدة توسعات وفتوحات وإصلاحات، حيث امتدت من غرب أوروبا حتى وسط آسيا وشمال البحر الأسود[2].

ضف إلى ذلك فتحت القسطنطينية 1453م على يد محمد الفاتح الذي تميزت حقبته بانتشار الحروب والصراعات وأبرزها الصراع مع الدولة المملوكية[3]، وبسبب هذه الصراعات دخلت الدولة العثمانية في تراجع وانحطاط وذلك بمشاركتها في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا 1914- 1918م وبعد ذلك ألغيت السلطنة بشكل رسمي عام 1922 وبعدها إكفاء الخلافة في مارس 1924[4].

أولا- مرحلة الجمهورية التركية

يعتبر توقيع معاهدة لوزان* 1923م من طرف أتاتورك** نقطة التحول والتوجه نحو أوروبا والاهتمام بكل ما هو أوروبي وذلك ظهر بانتظام تركيا إلى حلف الشمال الأطلسي عام 1953م، وطلب تكوينها شريكا في سوق الأوروبية المشتركة سنة 1959م، وهذه المرحلة بدورها انقسمت إلى فرعين:

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتحاد العثماني**، السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص ص 23- 24.

[2]- محمود سيد محمد، **تاريخ الدولة العثمانية**، (ترجمة عدنان محمود سلمان)، تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل، 1988، ص 103.

[3]- عبد الرحمان تهاني شوقي، **نشأة دولة تركيا الحديثة**، القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2011، ص ص 20-21.

[4]- محمد أحمد جهاد عودة النجار، **صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية**، مصر: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2017، ص 58.

*- هو مؤتمر افتتح في 20 نوفمبر 1922 واستمر حتى 24 تموز 1923 بين تركيا ودول أخرى بغرض مناقشة بعض النقاشات، حيث انتهى المؤتمر بإبرام معاهدة الصلح بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى من جهة وتركيا من جهة أخرى للمزيد من المعلومات حول المعاهدة راجع كتاب أحمد نوري النعمي، سياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، عمان، دار أمجد للنشر وللتوزيع، ص 36.

**- ولد مصطفى أتاتورك بمدينة سالونكا للساحلية الواقعية في بحر إيجا اليونان، في عام 1881 درس في المدرسة العسكرية في سالونيكا في 1893، توفي بعد أن حقق العثمانية بتركيا، وتوفي في 10 نوفمبر 1983.

1- مرحلة تأسيس الجمهورية 1922م- 1938م

عند هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ظهر كمال الذي اكتسب الشهرة في الحرب، عملت الجمعية الوطنية التركية بزعامة أتاتورك في أنقرة عن قيام الجمهورية التركية سنة 1923م، حيث عمل أتاتورك على إلغاء وزارة الأوقاف سنة 1924م وأقر في مارس 1924م مشروع إلغاء الخلافة، ضف إلى ذلك قام بإنشاء حزب سياسي سنة 1923م.[1]

لقد شرع مصطفى كمال أتاتورك فور إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية، والتخلص من معارضيه في التخطيط الدستوري، كون هذا الأمر يجري منذ إنشاء المجلس الكبير وذلك اختيار الوزراء وتحديد المسؤولية، وذلك أمام المجلس الذي كان رئيسه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء وهذا ما خلق صراع ومنافسة على المناصب الوزارية خاصة بعد إبرام معاهدة لوزان، وأول ما فعل مصطفى كمال هو تمكين المجلس الكبير من استعادة صلاحياته الدستورية، ولقد أقر المجلس الكبير دستور في 20 أفريل 1921م، حيث صدر مستقلا أربع نصوص وعشرين مادة، مبقيا على نصوص الدستور العثماني التي لا تتعارض مع النصوص المستحدثة وفي 29 أكتوبر 1923م، أدخلت عليه بعض التعديلات بمناسبة إعلان الجمهورية، ولم يتم الفصل بين السلطة للزمنية والخلافة، وفي 30 من أفريل 1924م أعلنت الجمعية الوطنية الدستور الثاني والذي صدر بـ 105 مادة، حيث وردت عليه تعديلات بشأن تنفيذ الأحكام الشرعية، وحصر دين الدولة في نطاق محدود[2].

لقد أكد دستور 1921م على النقاط التالية:[3]

1- حقوق السادة ترجع إلى الأمة بدون قيد أو شرط.

---

[1]- أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص ص 19-20.

[2]- عبد الرحمان تهاني شوقي، **مرجع سابق**، ص ص 272-282.

[3]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، السودان: الجنان لنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص ص 149- 163.

2- مجلس الأمة يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية بحيث يمارس عمله لمدة سنتين من تاريخ انتخابه، كما يجتمع في شهر أفريل من كل سنة.

3- أن الرئيس الذي يختاره المجلس تمتد رئاسته طيلة دورة انتخابه وهو بهذه الصفة يوقع باسم المجلس، وبصدق على قرارات هيئة الوكلاء وهو الرئيس الطبيعي لهذه الهيئة.

ضف إلى ذلك أن دستور 1924م، أخذ بنظر الاعتبار التطور التاريخي لدساتير تركيا، كما أنه متأثر بروح القوانين الدستورية للجمهورية الفرنسية للثالثة لعام 1875م والدستور البولندي لعام 1921م، كما أنّ الدستور 1924م كان تجسيدًا لمبادئ دستور 1921م مع بعض التعديلات والذي تتعلق بالسلطة القضائية والحريات المدنية وهذا ما يعني أنه امتداد واكتمال الدستور 1921م.

ولقد صادق الوطني التركي الكبير على أنه دستور 1924م في الواقع أنه لا يختلف عن دستوري عام 1876م و1908م من حيث الإشارة أن دين الدولة هو الإسلام.

إنّ أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وذلك برفضه أية معارضة وكونه صاحب السلطة المطلقة لتركيا وذلك بقيادته للجيش ورئاسة الدولة وكون حزبه الحزب الوحيد الحاكم وأية معارضة له بمثابة انتحار سياسي وهذا ما أكده عندما قال: (أنا تركيا وتركيا هي أنا، أنا رئتها التي تتنفس بها، فكل محاولة لتدميري هي محاولة لتدمير تركيا).

2- مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938م-1960م

بعد وفاة أتاتورك سنة 1938م تولى عصمت إينونو رئاسة الجمهورية، حيث استطاع هذا الأخيرة على إدخال العديد من الإصلاحات الديمقراطية والليبرالية، حيث قام بإنهاء نظام الحزب الواحد في 1964م وبعد ذلك فاز حزب الديمقراطية المعارض [PD] بأول انتخابات وسمح بتعددية الحزبية.

ثانيا- مرحلة الانقلابات العسكرية 1960م- 1971م- 1980م:

حيث في هذه المرحلة عرفت تركيا عدة انقلابات قادتها القوات العسكرية وذلك كان قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م وأبرز هذه الانقلابات تتمثل فيما يلي:

1- الانقلاب العسكري الأول:

حيث وقع يوم 27 مايو 1960م وذلك بعد ما تمت الإطاحة بحكومة عدنان مندريس الذي أعدم لاحقا[1]، ومن أبرز سيمات هذا الإنقلاب هو العمل على العودة إلى الحياة المدنية وفتح المجال لتشكيل الأحزاب السياسية[2].

كما تم إصدار دستور جديد عام 1961م الضامن للنظام العلماني وذلك لما نص عليه في المادة الثانية من الدستور على أن الجمهورية التركية هي دولة قومية وديمقراطية وعلمانية واجتماعية[3].

ولقد كان دستور 1961م الذي أعدته إدارة الإنقلاب بديلا عن دستور 1923م، حيث يثمل النجاح الأبرز بالنسبة لإدارة الانقلاب، بحيث استفاد العسكريون سلطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة[4].

2- الإنقلاب العسكري الثاني:

حيث وقع هذا الإنقلاب في 12 مارس 1971م الذي جاء ردا على الممارسات التي تحي بالعلمانية من جراء تصاعد الانقلاب الحضور الإسلامي في الحياة السياسية، ويعود سبب هذا الانقلاب إلى فشل حكومة العدالة بزعامة ديمويل في السيطرة على العنف

---

[1]- محمد زاهد جول، **الانقلاب العسكري في تركيا**، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2011م، ص 05.

[2]- محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية من اتاتورك الى اردوغان** القاهرة: العربي لنشر و التوزيع، 2010، ص105

[3]- أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، **مرجع سابق**، ص ص 211- 212.

[4]- عبد الجليل طارق، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية**، مصر: دار النهضة لنشر، ط1، 2013، ص ص 81- 82.

والسيطرة على الشارع وانتشار الفوضى[1]، ولقد جاء وراء هذا الانقلاب عدة ضغوطات منها خطر حزب النظام الوطني عبر الحكم من المحكمة الدستورية حيث استندت فيه إلى إنتهاكه لمبادئ العلمانية الواردة بالدستور.

3-الانقلاب العسكري الثالث:

وقع في 12 سبتمبر 1980م، ولقد تمثلت الشرارة المباشرة لهذا الانقلاب في المهرجان الذي أقامه حزب الأمة الوطني في مدينة "**قونية**" في 09 سبتمبر 1980م وحمل شعار "**تحرير القدس**" وحضر العديد من الأشخاص في هذا المهرجان دائنين لهدم النظام العلماني، وإقامة دولة إسلامية، حيث يعتبر هذا الانقلاب الأكثر تأثيرا وخطورة على الحياة السياسية والحياة العامة في تركيا وفي شتى المجالات حيث في 12 سبتمبر 1980م تحركت آليات عسكرية للحكم والسيطرة على المواقع الرئيسية في البلاد لإنهاء الفوضى حيث جاء في البيان الأول للانقلاب أن الجيش تسلم السلطة وفقا للقانون الذي يجيز له ذلك لحماية الجمهورية، وأن هدفه متمثل في "استعادة النظام وإزالة العقبات التي تقف أمام الديمقراطية" حيث جرت إقامة الحكومة وحل البرلمان وفرض حضر التجول في البلاد ومنع مغادرتها[2].

ويمكن قول، أن في هذه المرحلة الانقلابية تم وضع دستور 1982م الذي وضعته الحكومة العسكرية التي امتدت لثلاث سنوات، من 1980 إلى 1982 والذي لا يزال معمول به حتى الآن في تركيا، حيث يعتبر أكثر الدساتير ترسيخا لدول العسكر في كافة شؤون الحياة السياسة والاقتصادية، والاجتماعية في تركيا، حيث وصفه المؤرخين السياسيين بأنه «عسكرة الدولة والمجتمع».[3]

[1]- محمد صادق اسماعيل، **مرجع سابق**، ص 106.

[2]- ياسر أحمد حسين، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ط1، 2006، ص ص 80- 81.

[3]- عبد الجليل طارق، **مرجع سابق**، ص83.

ثالثا- مرحلة تصاعد التيار الإسلامي 1995م

لقد تضل فرت تداعيات رد فعل الشعبي على الانقلاب العسكري عام 1980م، مع تناحي الحالة الإسلامية في تركيا ولاسيما في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران الذي أدى إلى دعم قطاعات عريضة من الشعب وخاصة التيار الديني والمحافظ لحزب الوطني الأم الذب تزعمه الرئيس التركي الراحل "تورجوت أوزال" بوصفه حزبًا يمينا محافظًا، بحيث نجح أوزال في البقاء في الحكم منذ الانتخابات البرلمانية عام 1983م حتى 1989م ولقد منح الحظر السياسي على الزعماء السياسيين، بعد ذلك عاد "نجم الدين أربكان"* زعيم للإسلام السياسي لإدارة حزب الرفاه بعد 1987م، حيث حقق نجاحا ساحقا في الانتخابات البرلمانية سنة 1995م[1].

لكن في سنة 1998م أصدر قرار حل حزب الرفاه وهذا لاعتباره مهددًا لطبيعة العلمانية للدولة، حيث تولى بولند أجويد رئاسة الحكومة في تركيا، وفي عام 2000م تم انتخاب أحمد نجدت سيزاو رئيس المحكمة الدستورية ورئيس لتركيا[2].

لقد شكل أعضاء حزب الرفاه الذي تم إغلاقه بقرار المحكمة الدستورية حزبًا جديدًا الذي أطلقوا عليه "حزب الفضيلة" الذي ورث حزب الرفاه من جميع النواحي، سواءًا الإيديولوجية، السياسية أو البرنامج الاقتصادي، وأبرز نقطة ورثها هي الصراع الداخلي بين جناحي الحزب التقليدي والتجديدي، وبعدها تم غلق حزب الفضيلة باتهامه مخالف لمبادئ

---

* **أربكان:** ولد أربكان عام 1926 بمدينة سنوب التركية، درس الهندسة الميكانيكية في جامعة إسطنبول وتخرج في 1948م، وعمل مدرسا في نفس الجامعة حتى عام 1951م، حصل على الدكتوراه في الهندسة من ألمانيا عام 1953م، أسس مصنع لإنتاج محركات الديزل عام 1956م، واستمر في إدارته حتى عام 1963م في عام 1966م، تولى منصب رئيس الدائرة الصناعية فير تركيا وأسس أول حزب إسلامي في تركيا عام 1970 وهو حزب النظام الوطني.

[1]- عبد الجليل طارق، **مرجع سابق**، ص ص 140- 141.

[2]- محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ص 107- 108.

العلمانية* وذلك في 22 جوان 2001م، ضف إلى ذلك تم فتح حزب آخر الذي يعتبر آخر الأحزاب للمشروع الحضاري لأربكان، لكن للأسف لم يتمكن من فرض حضوره السياسي[1].

فبرنامج حزب الرفاه هو إصلاحي لا يحمل أي توجهات لتفسير جذري ترفضه الأغلبية والسياق السياسي والمدني التركي، بل هو يعتبر حزب إسلامي يأخذ في حساباته السياق المجتمعي والقانوني والسياسي الذي يتحرك فيه، فبالرغم من انطلاقه من مفهوم الأخوة الإسلامية العامة واستناده لرؤية شاملة وعالمية، لكن الواقع التركي هو مجال اهتمامه[2].

المبحث الثاني: الأهمية الاستراتيجية لتركيا ومحدداتها.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واختفاء الخطر المهدد لها فقدت تركيا أحد وظائفها الأساسية باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محتفظة بأهميتها الاستراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز، والواقع على مفترق طرق جغرافي مميز بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، كما أنها دولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط (**ملحق رقم02**)، وتتجلى هذه الأهمية الاستراتيجية فيما يلي: [3]

أولا- الأهمية الجغرافية لتركيا.

تبلغ مساحة تركيا ما يقارب 783.562كلم^2، ويقع 97%منها في قارة آسيا والباقي في أوربا، يحدها من الغرب بحر إيجه، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الجنوب البحر المتوسط وسوريا وقبرص، وتتمثل هذه الأهمية في أنها تتوسط قارات العالم القديم الثلاث: آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي،

---

*- إن مبادئ العلمانية هي: الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية الدولية والثورية والإصلاحية.

[1]- عبد الجليل طارق، **مرجع سابق**، ص ص 149- 150.

[2]- خيضر البديري، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، العراق: دار الكتب والوثائق، ط2، 215، ص 251.

[3]- نهرين جواد شرقي العانمي، **السياسة الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، العراق: دار الكتب والوثائق، ط1، 2010، ص 32.

بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي[1].

تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا وهي بذلك تعتبر المنطوقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال السياسي، وهي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تملكها تركيا، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، بحر إيجه في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لا طالما شكلا تاريخيا، حيث يصل بين البحر الأسود وبحر المرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي طوله 60 كلم وعرضه (1-6)كلم[2].

ثانيا- الأهمية العسكرية

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانيات إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية التابعة لمنظمة حلف الشمالي الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي، وخاصة الجبلية، والزراعية منها، والسواحل البحرية، وعلى امتداد الشواطئ النهرية، حيث توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال والصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية، وقد قسمت تركيا مصانعها البحرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وقد تم تصنيفها على النحو الآتي[3]:

---

[1]- محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 9.

[2]-علي حسين بكير، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص20.

[3]- عقيل سعيد محفوظ، **جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، أبو ضبي: مركز الإمارات وبحوث الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2008، ص 101.

1- مجموعة مصانع القوات المسلحة، والتي تختم بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة.

2- مجموعة مصانع القطاع العام، والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والذخائر، والمعدلات الإلكترونية.

3- مجموعة مصانع القطاع الخاص، والتي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

ثالثا- الأهمية السياسية

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيولوجية في منطقة الأوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسة إقليمية (منطقة عدم الانحياز، منظمة المؤتمر الإسلامي، المجلس الأوروبي، الاتحاد من أجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ملتقى الحوار العربي الأوروبي في تعظيم دورها في السياسة الدولية والإقليمية كالآتي[1]:

1- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال دولة العراق، وأن تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.

2- تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي والدولي، حيث ترى مباحث السلام غير المباشر بين سوريا وإسرائيل، والاتصالات غير المباشرة بين أمريكا، وإيران، بعد تولي باراك أوباما رئاسة الإدارة الأمريكية.

3- تحاول تركيا تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ودلو الجوار الجغرافي العربية (الطرق، سوريا) والتي ترتبط معها بمصالح مائية من خلال نهري الدجلة والفرات.

[1]- محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص13

رابعا- الأهمية الاقتصادية

تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي، ويسر للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان، آن ربيحان، جورجيا، والعراق إلى أوروبا)، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تبليس، جيهان) لنقل النفط الخام، وخط أنابيب القوقاز لنقل الغاز الطبيعي، كما يعد امتلاك تركيا لثورة مائية هائلة وضخمة، وتعد السلعة الاستراتيجية المستقبلية، والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الاستراتيجية قيمة الثروة النفطية وأهميتها وخاصة مع تبني تركيا استراتيجية بيع المياه ومناداتها بإنشاء بنوك تختص بذلك، وتتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية داخل المناطق الجغرافية السبعة التركية، وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي والحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول، حيث تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوة البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات، وتغريها على ضخ استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي[1].

يعتبر الاقتصاد أهم مقوم للقوة في الدولة، حيث كلما كان اقتصاد دولة قوة كان بإمكانها الاعتماد على ذاتها قدر الإمكان ولا يمكن لها أن تخضع لأي مساومة خارجية، أما إذا كان ضعيفا فهي تبقى دائما بحاجة إلى الدول الكبرى في العالم وبالتالي تكون في حالة تبعية اقتصادية وتمارس عنها ضغوط السياسة تحد من قراراتها، فتركيا تعد بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي ويسر للطاقة من منطقة القوقاز[*] إلى أوروبا، حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو، تيليسي، جيهاد) لنقل النفط الخام، لها امتلاك لتركيا ثروات هائلة مائية، حيث ينبع منها أهم نهرين في منطقة الشرق الأوسط نهري الدجلة والفرات، مما يتيح لها

[1]- محمد عبد العاصي وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر: دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 1431هـ-2010م، ص 23.

[*]- كازاخستان، أزربيجان، جورجيا والعراق.

إنشاء مشاريع تنموية في مناطق واسعة من أراضيها[1]، وهذا ما يجلب السياح فالسيادة في تركيا نبض الاقتصاد التركي الآن بنحو 345 مليار دولار أمريكي[2].

شهد الاقتصاد التركي في مراحل سابقة تدهورًا نتيجة لبعض المشكلات والأزمات، ولكنه بعد حاليا من أكثر وأهم الاقتصاديات حيوية ونموًا عبر العالم، وهذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفا في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي.

شهد النظام العالمي في العهد الأخير من القرن العشرين تحولات وتغيرات إلى تبدل خارطة النظام العالمي وتبدل موازين القوى العالمية، حيث جاءت لحظة التغيير مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى دويلات، كانت أهمية الحدث أنه أعلن نهاية نظام عالمي قام على ثنائية ودخل العالم مرحلة جديدة هي مرحلة أحادية القطبية (**ملحق رقم03**).

في هذا الخصم، بدأت تظهر تكتلات جديدة على الساحة الدولية، كان أبرزها الاتحاد الأوروبي* الذي بدأ في خمسينات القرن الماضي[3].

تم الإعلان عن الاسم الجديد للمجموعة الأوروبية منذ دخول اتفاقية مستريخت* التي وقعت في فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1993، بعد سنوات طويلة من

---

[1]– محمد عربي لادمي، "التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة دولية الشرق الأوسط 1996– 2014م"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013– 2014، ص 80.

[2]– علي حسين باكر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 76.

*– عبارة عن شراكة سياسية اقتصادية فريدة من نوعها بين 27 دولة أوروبية ديمقراطية، تهدف إلى السلام والرخاء والحرية لمواطنيها، حيث يقوم الاتحاد على نقل صلاحيات الدول القومية إلى مؤسسات ما فوق وطنية التابعة للاتحاد.

[3]– صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت**، لبنان: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 08.

* – مستريخت: مدينة هولندية.

معاهدة روما، والتي اختصت بوضع خطة لتطوير الجماعة الأوروبية والإعلان عن نشأة الاتحاد الأوروبي الذي كانت وراءه مجموعة من الأسباب لإنشائه أهمها:

– احتواء المشاعر الأوروبية لاسيما ألمانيا بعد توجيها عن طرق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

– إنشاء قوة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة بعد بروز الصراعات في أوروبا الشرقية.

– إيجاد هوية للاتحاد على الصعيد الدولي للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة وحماية مصالح وحقوق المواطنين[1].

أولا–مراحل تأسيس الاتحاد الأوربي

عقدت في أوربا العديد من المؤتمرات قبل الحرب العالمية الثانية من اجل إقامة تعاون مشترك بين الدول الأوربية في إطار إنشاء الولايات المتحدة الأوربية، إلا أن صعود الأحزاب القومية في ألمانيا وإيطاليا وتفاقم الأزمات التي عرقلت المشروع، وقد عملت المنظمات والجمعات الغير رسمية بعد الحرب على بذل جهود لإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي الأوربي والتنسيق في خطط توزيع المساعدات، ومن هذه الجهود تم عقد مؤتمر لاهاي في هولندا في ماي 1948م، والاتفاق على تدابير الضرورية لتحقيق التعاون وإنشاء مجلس أوربا الذي صودق عليه في ماي 1949م[2].

1– جماعة الفحم والصلب

في ماي 1950 وضع كل من "جان مونيه" و"روبيرت شوما" خطة لإقامة سوق مشتركة للفحم والصلب الفرنسية الألمانية، كما دعت بلدان أخرى للمشاركة في هذا السوق

[1]– محمد دحمان كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في تأثير سياسي دولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013، ص ص84–85

[2]– مخلد عبد المبيض، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان: الأكاديميون لنشر والتوزيع، ط1، ص 92.

وفي 18 أفريل 1951، أنشأت فرنسا ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسبورغ المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وتم التوقيع على هذه المعاهدة من طرف هذه الدول الست، وقد كان الهدف من هذه المعاهدة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، والتخلص من القيم التجارية، والممارسات المناهضة للمنافسة والدعم الذي تقدمه بعض الدول، إضافة إلى تطوير سياسات مشتركة لصناعات الفحم، وقد تم إنجاز أربعة أجهزة[1].

فلقد حققت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نجاحًا واضحًا في أهدافها الاقتصادية المباشرة وأهدافها السياسية بعيدة المدى، من ذلك تم انتظام السعر المزدوج، حيث أزيلت كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الموقعة على المعاهدة، أما على المستوى السياسي فقد كانت هذه الجماعة دور في تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، مما كان له الأثر الكبير في المضي قدمًا بخطى سريعة صوب الوحدة الأوروبية، فقد كان لإنشاء جماعة الفحم والصلب البداية الأولى الهامة في الاتجاه نحو الوحدة الأوروبية لأنها نجحت في إيجاد الثقة بين أعضائها وخاصة بين فرنسا وألمانيا، وقد تم بفضلها فتح العديد من المنظمات بين الدول الأوروبية كخطورة ذات أثر بين سعي هذه الدول نحو الاتحاد[2].

2- إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة

بعد تأسيس جماعة الفحم والصلب تراود لدى الكثير من المفكرين والسياسيين الأوروبيين فكرة التكامل الأوروبي، وتم تكليف وزير الخارجية بلجيكا هنري ساك عام 1956 لدراسة التعاون بين الدول الأوروبية من أجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على اتفاقية روما 25 مارس 1957 بين كل من فرنسا، إيطاليا

[1]- محمد دحمان كردي، **مرجع سابق**، ص 89.

[2]- مخلد عبيد المبيض، **مرجع سابق**، ص96.

وهولندا وألمانيا، بلجيكا ولوكسمبورغ، وقد أعلن بموجبها عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة[1].

لقد كان الهدف من إيجاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية هو العمل على خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول للأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة وذلك بتخفيف التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات وحصص الإنتاج الصناعي لهذه الدول، ولتحقيق هذه الأهداف فقد قررت المعاهدة أن تعمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تحقيق التالية[2]:

أ- إلغاء الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة.

ب- التنسيق بين سياسات المالية والاقتصادية.

جـ- إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل.

د- السماح بحرية الحركة للعمال والشركات والبضائع والخدمات.

هـ- إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعمل السوق المشتركة من خلال إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي والضمانات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموًا، والعمل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول ما وراء البحار[3].

3- جماعة الطاقة الذرية الأوروبية:

تم إنشاؤها من أجل السليمة للطاقة الذرية، وهي تعمل تحت مسؤولية مؤسسة دائمة هي جماعة الطاقة الذرية الأوروبية، التي تكونت من مجلس وسلطة عليا ولجنة، وبالتالي فقد أصبح يوجد ثلاثة مجالس، مجلس للجماعة الاقتصادية ومجلس لجماعة الطاقة الذرية ومجلس لجماعة الفحم والصلب، هذا مع وجود ثلاث لجان لكل جماعة من هذه الجماعات فقد تم تأسيس هذه الجماعة على إثر المعاهدة الثانية لروما في نفس يوم معاهدة السوق

[1]- محمد دحمان كردي، **مرجع سابق**، ص 93.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 93.

[3]- مخلد عبيد المبيض، **مرجع سابق**، ص 98.

الأوروبية المشتركة 25 مارس 1957م بحضور الدول الستة في جماعة الفحم والصلب والتي تم المصادقة عليها في جانفي 1958م من أجل تطوير البحث في مجال الطاقة الذرية، وقد بقي الوضع على ذلك النحو من الانفصال إلى أن تم توحيد المجلس والسلطة العليا (اللجنة) للجماعات الثلاثة وفق معاهدة الإندماج المعروضة رسميا بمعاهدة إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الأوروبية، وقد تعززت أهمية هذه الجماعة خاصة مع تصريح ديغول بأن أوروبا كانت بحاجة إلى مضلة نووية أمريكية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم ما قامت به هذه المعاهدة هو وضعها برنامجًا طموحًا للاتحاد النقدي، حيث تم توحيد العملة الأوروبية إذ أطلق عليها اسم اليورو* المعمول به حاليا[1].

ثانيا–مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي:

يشكل الاتحاد الأوروبي بوضع الراهن نظامًا فريدًا لم يسبق مثيل من خلال عدة مؤسسات تعمل من أجل تشكيل وتقوية بنية النظام الأوروبي، حيث نستطيع أن نتكلم عن وجود خمسة مؤسسات رئيسية داخل الاتحاد الأوروبي ألا وهي: المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان، محكمة العدل الدولية، بالإضافة إلى وجود مؤسسات أخرى مكملة أقل أهمية تعتبر مؤسسات مكملة للدور هذه المؤسسات.

1– المجلس الأوروبي The European Council:

المجلس الأوروبي لا يعتبر مؤسسة بعينها بل هو اجتماعات القمة لرؤساء الدول وحكومات لحل بعض المشكلات، ويضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد ويعد أعلى مستويات صنع القرار ومركز السلطة العليا.

---

*– تم اعتماد اليورو كعملة موحدة بشكل فعلي في جانفي 1999 وابتداءً من جويلية 2002، تم التخلي عن تداول العملات المحلية بشكل تدريجي.

[1]– محمد مخلد عبيد، **مرجع سابق**، ص 101.

عقد هذا النوع من الاجتماعات في قمة ديسمبر 1974م في باريس، وقرروا إجراء اجتماعات ثلاث مرات في السنة تحت اسم المجلس الأوروبي، فكان الاجتماع الأوّل في مارس 1975م، واستمرت اللقاءات على هذه الشاكلة إلى غاية ديسمبر 1985م، أين تم الاتفاق على قصر الاجتماعات على مرتين في السنة مع إمكانية عقد اجتماعات استثنائية وفقا للظروف الخاصة، في سنة 1978م صدر القانون الأوروبي الموحد كقانون مكمل لاتفاقية روما، والذي أدخل المجلس الأوروبي ضمن مؤسسات الجماعة الرسمية[1].

1-صلاحياته واختصاصاته

في نهاية قمة سنة 1983م، حدد إعلان شتوتغارت صلاحيات واختصاصات المجلس الأوروبي كما يلي: [2]

1- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية.

2- تجديد مسيرة عملية البناء الأوروبي ورسم السياسة العامة الموجهة والقائدة لعمل مؤسسات الجماعات الأوروبية.

3- مناقشة كل المجالات الخاصة بإبقاء الاتحاد والعمل على تحقيق الانسجام من تلك الجوانب.

ويمكن تلخيص المهام الرئيسية للمجلس الأوروبي فيما يلي[3]:

1- يمثل الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الاتحاد الأوروبي ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي.

---

[1]- محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 410.

[2]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 192.

[3]- الاتحاد الأوروبي بالعربية، **مؤسسات الاتحاد الأوروبي**، على الموقع: www.ev-arabic.org/institutions.html تاريخ التصفح يوم أفريل 2018 على الساعة 19:44 سا.

2- ينسق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء.

4- يبرم نيابة عن الاتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع دولة أو مجموعة دول أو منضمات دولية

5- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.

5- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والأمنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامة المتحدة بالمجلس الأوروبي.

6- ينسق نشاطات الدول الأعضاء، ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية.

2- المجلس الوزاري

هو أحد الأجهزة الرئيسية التي ضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي من البداية أي منذ تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب".

كان يطلق عليه قبل نوفمبر 1993م اسم مجلس الجماعات الأوروبية، وهو إطار يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في التخصصات المختلفة، حيث تختلف عضوية هذا المجلس حسب موضوع الاجتماع، فإن كان حول الزراعة يجتمع وزراء الزراعة إما إذا كان للمناقشة الميزانية، فيجتمع وزراء المالية، أما وزراء الخارجية فلهم وضع خاص فهم يجتمعون مرة كل شهر على الأقل وعادة ما يكون هناك اجتماع الأكثر من وزارة في نفس الوقت ويمكننا الحديث عن ثلاثة أنماط مختلفة لعملية اتخاذ القرارات في المجلس، الوزارية الأوروبية.

أ- هناك أنواع من القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق المساواة السياسية أي على أساس أن لكل دولة صوت واحد.

ب- هناك أنواع من القرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة وفق المساواة السياسية أي على أساس أن لكل دولة صوت واحد.

ج- هناك أنواع أخرى أيضا من القرارات تتطلب الإجماع[1].

وظائف مجلس الوزراء: يقوم المجلس بـ:

- المهمة الأساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة.
- يعد المجلس الجهاز المخول له وضع تشريعات للاتحاد فهو الذي يتخذ القرار النهائي لأغلب التشريعات.
- يعطي المجلس المفوضية سلطة تنفيذ القوانين التي يتخذها.
- يقوم بالاشتراك مع البرلمان بإقرار ميزانية الاتحاد.
- يقوم بعقد اتفاقيات مع الدول الغير أعضاء[2].

كيفية التصويت على قراراته:

إن التصويت في المجلس الوزاري، فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية، لأن كل دولة عددًا من الأصوات يتناسب مع حجمها، حيث حاول نظام التصويت في المجلس الوزاري أن يخلق نوعًا من العدالة بين الدول الكبيرة والصغيرة بحيث أنه أوجد توازنا بين مصالح الدول الصغيرة، ومصالح الدول العظمى[3].

وأدخلت معاهدة نيس تعديلات على صيغة اتخاذ القرار فتم إعادة توزيع الأصوات على أسس جديدة على الشكل التالي[4]:

لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وإيطاليا 29 صوتا، إسبانيا 27 صوتا، هولندا 13 صوتا ولكل من بلجيكا والبرتقال واليونان والمجر وجمهورية التشيك 12 صوتا، ولكل من النمسا

---

[1]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010، ص 53.

[2]- حسن نافعة، **مرجع سابق**، ص 192.

[3]- صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص 65.

[4]- مخلد عبد المبيض، **مرجع سابق**، ص ص 135- 136.

والسويد 10 أصوات، ولكل من فلندا والدنمارك وإيرلندا وليتوانيا وسلوفاكيا 7 أصوات ولكل من لوكسمبورغ وقبرص ولاتفيا واستونيا 4 أصواتـ ومالطا 3 أصوات وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين أي الحصول على 232 صوتا من إجمالي 324.

3- المفوضية The European commission

تعد المفوضية جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها عن قرارات وقوانين، وله حق المبادرة وكذلك يملك حق مقاضاة المجلس الذي يمثل السلطة المعبرة عن الإرادات القطرية، فهي تنفيذية للاتحاد الأوروبي وهي المسؤولة عن إعداد عمل المجلس وتنفيذ المهام المخولة لها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية.

غير أنّ هذه المؤسسة شهدت تصورًا كبيرًا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، ففي زمن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أطلق على هذه المؤسسة اِسم السلطة العليا وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار أما معاهدة روما فقد أطلقت اسم المفوضية commission على المؤسسة المناظرة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية[1].

- صلاحيات المفوضية:

- مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.
- استخدام السلطات المعنوية لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسية.
- تصنع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس.
- تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية.

[1]- هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 54.

- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات فهي مسؤولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به والتأكد من ذلك.
- تتمتع المفوضية بسجل طيب في مجالات كإدارة سياسية المنافسة، حيث أعطيت صلاحية القيام بهذه المهمة بنفسها[1].

4- البرلمان الأوروبي

يمثل البرلمان الأوروبي الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، والهدف الأساسي منه هو توسيع عملية المشاركة في وضع القرار، لكن رغم هذا فإن سلطة البرلمان محدودة حيث تقل كثيرًا عن سلطة البرلمان الوطنية، فهو ليس بمثابة سلطة تشريعية حقيقية للاتحاد، فالبرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية، وتجسد استمرار دعم وتأييد الشعوب لفكرة الوحدة والإندماج[2].

- صلاحيات البرلمان الأوروبي:

- إعداد المقترحات التي توقي حركة الاندماج التي تقوي حركة الاندماج الأوروبي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات، فهي مسؤولة عن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين.
- تمثيل الاتحاد، فهي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي وتتحدث باسمه وتقود المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية.

[1]- جون بيدر وسايمون أشرود، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًا**، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015، ص 52.

[2]- مخلد عبد المبيض، **مرجع سابق**، ص 138.

5- محكمة العدل الدولية*

يلعب الجهاز القضائي للاتحاد دورًا كبيرًا في عملية التكامل والاندماج ولا يكمن دورها فقط في الصلاحيات القانونية والقضائية وإنما تساهم في زيادة التضامن بين الدول الذي يقوم على فكرة احترام القانون.

تتشكل محكمة العدل الأوروبية من قضاة ينتمون إلى جميع الدول الأعضاء ممثلين بقاضي واحد لكل دولة يتم اختيارهم لمدة 6 سنوات قابلة لتجديد ويختار القضاة من بينهم قاض لمدة ثلاث سنوات، مقرها في لوكسمبورغ[1].

مهام محكمة العدل الدولية:

تعتبر قرارات محكمة ملزمة لكل الدول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وهي تتولى النظر في المسائل التالية:

- النظر في الخلافات بين الدول.
- حل الخلافات بين مؤسسات الاتحاد.
- الفصل في الخلافات بين الأفراد أو الشركات من ناحية الاتحاد من ناحية أخرى.
- إصدار قرارات أولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية وهي الحالات التي تتعلق بتفسير قوانين الاتحاد[2].

ثالثا-شروط عضوية الاتحاد الأوروبي

لقد حدت قمة المجلس الأوروبي في كوبنهاجن في ديسمبر 1993 الشروط الأساسية التي يجب توافرها في الدول التي تريد الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وهي[3]:

---

*- هناك فرق بين محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضم دول خارج الاتحاد والتي تنظر فقط في قضايا حقوق الإنسان.

[1]- حسن نافعة، **مرجع سابق**، ص 215.

[2]- محمد مصطفى كمال، **مرجع سابق**، ص 54.

[3]- مخلد عبد المبيض، **مرجع سابق**، ص 117.

1- العمل على وجود مؤسسات مستقرة ذات مبادئ الحرية والديمقراطية وتكون غامضة لحكم القانون، واحترام حقوق مستقرة ذات مبادئ الحرية والديمقراطية وتكون خاضعة لحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الألفيات.

2- اقتصاد سوق فعال قادر على تحميل متطلبات المنافسة في السوق الأوروبية.

3- الوفاء بإلتزامات العضوية في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالجوانب السياسية والنقدية والاقتصادية.

4- وهي قمة المجلس الأوروبي في مدريد 1995، عمل الاتحاد على وضع شرط آخر وهو ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في العضوية قادرة على تنفيذ قوانين وقواعد وسياسات الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يجب أن تكون الهياكل الإدارية داخل الدولة المرشحة للعضوية قادرة على تنفيذ وتطبيق هذه القواعد والتشريعات[1].

[1]- صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص 73.

استنتاجات

- إن تطور الاتحاد الأوربي الذي جاء بفكرة توليد العالم المسيحي لمواجهة خطر توسيع الدولة العثمانية التي انهارت مع مطلع القرن العشرين، وتخلت وريثة تركيا عن ثقلها الحضاري الإسلامي أدى إلى ظهور مصطلح جديد حازم يدعى بالحركة الكمالية.
- انتهج أتاتورك سياسيات عديدة للتوجه نحو الاندماج مع الحضارة الأوربية بعد أن أصبحت دولة علمانية بمبادئ أوربية.
- اعتمدت تركيا على موقعها الاستراتيجي الهام الذي يعتبر جسر بين أوربا وآسيا لتكون عضو في الاتحاد الأوربي مثلما استفادت منه في عضويتها بحلف الشمال الأطلسي.
- إن تطور مؤسسات الاتحاد الأوربي التي تفرض على الدول الراغبة في الانضمام مجموعة من الشروط المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والقوة الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات دول الأعضاء ستكون له تأثيرات على تركيا عامة.

الفصل الثاني

واقع العلاقات الأوروبية–التركية بعد 2002

منذ الغاء مصطفى كمال أتاتورك السلطة العثمانية، سعت النخبة الحاكمة للاندماج مع الغرب سياسيا واقتصاديا، وهذا رغبة في الانفكاك عن الإرث الشرقي والدخول في عالم الحضارة والتقدم، لكن الوقائع والظروف الدولية الواقعة منذ الحرب العالمية الأولى منعتها من ذلك كون التماثل مع الغرب صعب المنال وهذا لا يتحقق بنكر هوية الشعب التركي سواء دينيا أو ثقافيا، وأن ظهور حزب العدالة والتنمية المحافظ بسياسته الجديدة متعددة الأبعاد دفعت بالعلاقات الأوربية التركية حول التوتر والقلق أي بما يعرف بالمد والجزر في مختلف المعاملات.

المبحث الأوّل: تاريخ العلاقات الأوروبية – التركية.

لقد اتفقت غالبية الدراسات التي اهتمت بدراسة تاريخ العلاقات الأوروبية التركية على أنها بدأت منذ القرن الخامس عشر، بحيث تميزت هذه العلاقات بالصراع الدائم يدل من التعاون، منذ الإمبراطورية العثمانية، لكن عند صعود أتاتورك تغيرت العلاقات التركية الأوروبية وذلك لتوجه من الشمال نحو الغرب، وتطويره لهذه العلاقات وللعمل على تطوير العلاقات التركية الأوروبية في شتى المجالات والأصعدة.

أولا– تركيا وأوروبا في فترة الحرب العالمية الثانية:

لقد عملت تركيا أثناء الحرب الثانية (1939م– 1945م)، على إتباع سياسة غير متوازية، وهذا يعود إلى شدة قلقها من نتائج هذا الحرب وهذا يعود إلى ما حصل للإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى التي دمرتها، وهذا ما دفع بتركيا إلى أخذ قرار إقامة علاقات ودية مع فرنسا، بناءً على ميثاق عدم الاعتداء[1].

لقد اتخذت تركيا موقف الحياد في هذه الفترة لكنه حياد معلن حيث يقول المؤرخون، هذا لم يمنعها من تحويل البلاد إلى حليفة غير محاربة لألمانيا.

لقد تحولت تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية إلى إحدى القواعد الأساسية الجيوسياسية الألمانية في المنطقة، حيث عينت برلين أحد أبرز السياسة الهيتليرية، حيث في هذه المرحلة كانت تركيا خاشية من انجراف دول البلقان نحو الحرب، لذلك بذلت تركيا حل جهدها من أجل تعزيز وحدة دول البلقان، لكن عام 1940 أبدت تركيا مخاوفها من تقدم ألمانيا باتجاه الشرق في عملياتها الحربية، مما دفعها للعمل على النزاعات الإقليمية مع دول

[1]– محمد ياس خيضر الغريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص ص 38– 45.

البلقان، إلا أن تحركاتها لم يؤدي إلى نتيجة، حيث أصبحت رومانيا وبلغاريا ضمن سياسة ألمانيا[1].

ثانيا– العلاقات الأوروبية – التركية في فترة الحرب الباردة

جاء انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى وضع تركيا بين خيارين هما إما الانضمام إلى المعسكر الشيوعي أو المعسكر الغربي ولكثرة العوامل اتجهت تركيا إلى الغرب أي المعسكر الغربي، حيث انضمت إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952م، واعترفت بإسرائيل عام 1949م، وحاولت المشاركة في المنظمات الأوروبية وهذا ما أثر سلبيا على شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية التحررية[2].

حيث أدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى مواجهة تركيا تهديدات سوفياتية لذلك توجهت نحو الغرب لمواجها، ولقد عرف عهد أتاتورك تحقق تقارب بين تركيا والغرب على مختلف الجوانب، واتخذت تركيا خطوات مهمة لتطوير العلاقات السياسية بينها وبين أوروبا، رغبة منها على بناء دولة عصرية على غرار الدول الأوروبية، ومنه يمكن أن نقول أن التحول نحو أوروبا بدأ عمليا مع مصطفى كمال أتاتورك حيث بنيت تركيا سياسة اقتصادية مع أوروبا بحيث تأهلت للحصول على المساعدات الأمريكية ضمن هذا المشروع، حيث تقدر قيمة المساعدات التي تحصلت عليها تركيا بين عامين 1948 و1952م بحوالي 225 مليون دولار، ضف إلى ذلك قبول تركيا في المجلس الأوروبي في الخمسينات من القرن العشرين رغم سياسة "مندريس" القمعية وحدوث انقلاب 1960م، وتم توقيع على اتفاقية أنقرة مع السوق الأوروبية المشتركة في 12 سبتمبر 1963م، والتي أصبحت سارية المفعول في 1964م، التي تعتبر من أهم الاتفاقيات

[1]– خيضر البديري، **مرجع سابق**، ص ص 285– 286.

[2]– نجم نجيب عبد المجيد، **تركيا–الاتحاد الأوروبي، الصعوبات، سيناريوهات المستقبل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المعهد التقني الحويجة، (2018/05/28)، ص ص 370–371.

في تاريخ العلاقات التركية– الأوروبية والتي تدعى بـ "**اتفاقية الزمالة**" أو "**المشاركة**" وكان توقيعها بمثابة نصر لتركيا في مسيرة الإندماج في أوروبا، بالرغم من الظروف الداخلة المتردية[1].

تعود العلاقات الرسمية لتركيا بالاتحاد الأوروبي إلى عام 1959م بعد توقيع على معاهدة روما 1957م، ضف إلى ذلك أصبحت تركيا كاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 23 نوفمبر 1973م، بحيث استمر التقارب التركي مع الغرب وأوروبا طيلة فترة الحكومات التي تولت الحكم، ما عدا فترة السبعينات التي شهدت نوعًا من الركود في العلاقات التركية الأوروبية لأسباب اقتصادية وسياسية، وهذا من دفع بهذه العلاقات الدخول في حالة من الفتور تخللتها مراحل من الشدة والجذب وذلك بسبب وقوع الانقلاب العسكري الثاني في مارس 1971م، ضف إلى ذلك التدخل العسكري التركي في شمال قبرص سنة 1974م وتوتر علاقاتها مع اليونان، لكن رغم ذلك يمكن القول أن رغم تأزم العلاقات السياسية والروابط الاقتصادية والتجارية والعمالية بين الجانبين طيلة أعوام الثمانينات خاصة في مجال التجارة الخارجية وذلك لرغبة تركيا للانفتاح على أوروبا[2].

ثالثا– العلاقات التركية الأوروبية بعد الحرب الباردة:

بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991م، وتفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف وارسو وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقضية العالمية لم يغير من توجه التركي للغرب، لكن هذا التوجه أخذ بالتغير من أحداث ومجازر البوسنة والهرسك*، وموقف الغرب المتساهل إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001م واحتلال العراق 2003م، وذلك من خلال تأسيس دولة إقليمية مركزية في دائرة الحضارة الإسلامية مساندة لنظرية أحمد داود أغلو التي تعتمد

[1]– محمد ياس خضير الغريري، **مرجع سابق**، ص ص 45–54.

[2]– أحمد مجدي السكري، **العلاقات التركية–الأوروبية الأبعاد–المفاوضات–الإشكاليات**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016، ص ص 227– 230.

*– عند إعلان البوسنة والهرسك الانفصال عن يوغوسلافيا في مارس 1992م بدأت العدوان الذي استمر لثلاث سنوات حيث بدأت في أبريل من عام 1992م، حتى نوفمبر 1995م حيث شهدت البوسنة والهرسك أبشع الجرائم والهدف الرئيسي منها هو القضاء على المسلمين والإسلام من البوسنة والهرسك بشكل كامل.

على التحولات التدريجية في عقيدة أسلمت الدولة والمجتمع[1]، ويمكن أن نقول أن أغلب دول العالم اتجهت نحو الإصلاح الذاتي بعد الحرب الباردة، غير أن تركيا لم تتمكن من إحداث التغيير اللازم وذلك بسبب مجموعة من المعوقات التي حالت بينها وبين إجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة ولم تتمكن تركيا من القيام بالنقد الذاتي اللازم وذلك بسبب فقدان الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية والإرهاب، ولذلك وجب على تركيا على تحسين للظروف الداخلة في شتى المجالات، أي العمل على تحقيق المشروع الإصلاحي حتى وإن لم تكن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مطروحة[2].

المبحث الثاني: البعد الإصلاحي للنظام السياسي التركي لحزب العدالة والتنمية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية* إلى الحكم، قدمه برنامج حكومته الإصلاحي الذي عرض فيه مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني التركي، حيث استحضر غيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية والحديثة، مؤكدا التزامه بمبادئ أتاتورك، يضمن برنامجه شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع حلول ناجحة لمشاكل البلاد.

أولا– وصول الحزب إلى السلطة

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة "بولند أجويد الإئتلافية" (1999م– 2002م) إجراء انتخابات مبكرة في 03 نوفمبر عام 2002، حيث شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة "عبد الله كول" بسبب

[1]– نجم مجيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 371.

[2]– أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودوما في الساحة الدولية**، (ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010، ص 692.

*– حزب العدالة والتنمية هو أول حزب سياسي يتشكل بعد انقلاب 1960م، وهو امتداد للحزب الديمقراطي ويترأسه سليمان ديميريل حيث يعتبر حزبا سياسيا يصنف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي وجوره إسلامية.

الحضر المفروض على أردوغان* منذ عام 1998، بحيث تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة 34.29% من أصوات الناخبين محتلا بذلك (363) مقعدًا من أصل 550، وبذلك حاز على ثلث الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني[1]، ويمكن القول أن هناك عدة عوامل كانت سببا في فوز حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا تأتي في مقدمتها:

1- فشل الأحزاب السياسية الأخرى.

2- تبني منهج تصالحي المتألف من القوى الوطنية المختلفة بدعم التوجه الديمقراطي والليبرالي.

3- حاجة المجتمع الدولي ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر إلى تبلور القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

ثانيا- التعديلات الدستورية لحكومة حزب لعدالة والتنمية:

في سياق الحديث عن شكل الحكومة التركية وبعد اعتماد نضام التعددية الحزبية شاهدت تركيا العديد من الحكومات الائتلافية، وذلك يعود إلى عجز الأحزاب الأخرى على

---

* – ولد أردوغان في 26 فيفري 1954، حيث التحق في مرحلة مبكرة من عمره بحزب السلامة الوطني الذي أسسه وقاده نجم الدين أربكان في السبعينات من القرن لماضي، وفي عام 1985 م تولى أردوغان رئاسة فرع حزب الرفاه في إسطنبول ورشح مرتين لعضوية المجلس التشريعي على قوائم الحزب بين عامي 1978م و1991م ولكنهه لم يتمكن من دخول المجلس. وفي عام 1994م رشح على قائمة حزب الرفاه لرئاسة بلدية إسطنبول حيث حقق فوزا كبيرا واصبح عمدة لمدة أربعة سنوات.
واجه أردوغان حكما بالسجن لمدة سنة من محكمة أمن الدولة بمحافظة ديار بكر بتهمة قراءة أبيات شعرية حماسية لشاعر الإسلام الراحل محمد عاكف. لمزيد من التفاصيل راجع: سعد عبد العزيز مسلط، **حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر والحجاب، دراسات إقليمية**، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد السادس، (21 جوان 2018)، ص 260.

[1]– عبد العزيز مسلم سعد، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، دراسات إقليمية**، كلية العلوم الإسلامية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، (2018/05/30)، ص 09.

[2]– عبد الجليل طارق، **مرجع سابق**، ص ص 152– 153.

تحقيق الأغلبية البرلمانية، إلا أن الفترة الممتدة من 2003 إلى 2011 مثلت محطة بارزة في الحكم التركي[1].

يدخل النظام السياسي التركي مرحلة جديدة في تاريخه من حيث إعادة هيكلة مؤسسات الحكم ودفع النخبة العسكرية العلمانية إلى التكيف مع التغيرات الجديدة.

شهدت تركيا في تاريخها سبعة استفتاءات شعبية، فقد اختلفت مضامينها بين عرض دستور جديد 1961م و1982م اللذين تطرقنا لهم في الفصل الأول من مذكرتنا، بإضافة مواد أخرى لدستور 1982.

توضح التعديلات الدستورية الأولى مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وهذا يعود إلى توجه هذه الأخيرة للدستور رغبة في تقوية صلاحياتها وتوسيعها.

ولقد ضم استفتاء 2007 و2010 جملة من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تقوية المؤسسات السياسية على حساب المؤسسة العسكرية، ومن هنا بدأ التفكير جليا في التحول إلى النظام الرئاسي، والعمل على سن دستور حديث يلغي الوصاية العسكرية.[2]

كما ضم استفتاء 16 أفريل 2017 تعديلات دستورية التي تبناها البرلمان التركي حيث قدم صلاحيات جديدة للرئيس مقابل فسح المجال أمام البرلمان للتحقيق معه[3].

ثالثا– مؤسسات الفاعلة في النظام السياسي التركي في فترة حزب العدالة والتنمية

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظرًا لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابة تشكيل مجلس الوزراء لكن دراسي أنظمة الحكم يحارون في الشكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية

---

[2]– حفيظة طالب، **تعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة**، مجلة سياسية عالمية، العدد02، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومردس، 2018، ص 137–138.

[3]. – موقع الجزيرة، www.aldjazeera.net، يوم 2018/06/17 على الساعة 22:10.

وخصوصا بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، وهنا لابد من توضيح بعض النقاط، فنظام الحكم الجمهورية التركية يعد نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا نظرًا لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003 حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام 1982 والمعمول به حاليا ونظرًا لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم التي طرح تعديلات جديدة مستقبلا فإنا دراستنا في هذا الجانب ستقتصر، وعلى نحو موجز على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث[1].

1- السلطة التشريعية Yasama Orgoni

وتتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان"، وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض، وتتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة.

ويمكن حصر مهام وسلطات البرلمان طبقا للدستور في النقاط التالية:

- سن وتغيير وإلغاء القوانين.
- مراقبة مجلس الوزراء والوزارة.
- السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسم فيما يخص مسائل معينة.
- مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والمؤكدة والموافقة عليها.
- القرار بشأن إعلان حرب.
- الموافقة على تصديق الاتفاقية الدولية.
- تعديل الدستور[2].

[1]- علي حسين باكر، **مرجع سابق**، ص23.

[2]- **المرجع نفسه**، ص25.

2- السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، يتم حاليا انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط.

وبحسب دستور علم 1982م، يعد رئيس الجمهورية مسؤولا عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقنوات المسلحة التركية نيابية عن المجلس الوطني، وله صلاحيات اتخاذ القرار واستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة ويعلن قانون الأحكام العرفية وحالة الطوارئ وكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسية الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة بعد إقرارها من البرلمان، كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد هو مسؤولا أمام البرلمان عن تنفيذ السياسة الداخلية والخارجية[1].

3-السلطة القضائية.

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية كليا نيابة عن الشعب التركي، يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إن تم تأسيس السلطة القضائية، وفقا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم.

[1]– شفيق شقير، **النظام التركي**، شبكة الجزيرة الإعلامية في 03 أكتوبر 2014 على الموقع: www.aldjazeera.net. تصفح بتاريخ 28 /2018/05 على الساعة 01:05.

وقد نص القسم القضائي من الدستور على المحاكم العليا التالية:

- المحكمة الدستورية.
- محكمة الاستئناف العسكرية العليا.
- المحكمة العسكرية الإدارية العليا.
- محكمة النزاعات القضائية[1].

4- الأحزاب السياسية.

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا لي أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار في المرحلة الممتدة على 1909م- 1924م.

فالتاريخ السياسي التركي الحديث حافل بالكثير من الأحزاب السياسية التي أسست في مراحل مختلفة، ومن أهم الأحزاب السياسية التركية الأساسية هي:

- **التيار المحافظ الديمقراطي:** يمثله حزب العدالة والتنمية AKP.
- **تيار اليسار العلماني الأتاتوركي:** يمثله حزب الشعب الجمهوري CHP وحزب الشباب CP.
- **التيار القومي التركي:** يمثله حزب الحركة القومية MHP.
- **تيار يمين الوسط** مثله حزب طريق الصحيح وحزب الوطن الأم.
- **الأحزاب الكردية** حزب السلامة والديمقراطية، الحزب الديمقراطي الشعبي.
- **أحزاب صغيرة** نشكل خليطا من التوجهات القومية والعلمانية والديمقراطية[2].

[1]– أمين فرح شريف، **رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي، دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية**، المجلة السياسية الدولية، ص872.

[2] –هيكلة نظام الحكم في تركيا وتصور البنية الداخلية، **توجهات السياسة الخارجية**، على الموقع: https://azelin.files.wordpress.com ، تصفحت في 2018/05/15 على الساعة: 13:14.

رابعا–السياسة الخارجية التركية بعد صول حزب العدالة والتنمية

حصل في هذه المرحلة تغيير جذري في السياسة الخارجية التركية ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة حيث للمرة الأولى التي يأتي إلى سلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة حول مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

يرى داود أغلو* أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبطة باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية وهي أن تكون قوة مركزية، كما أشار أنّ هناك ثلاث عوامل ظهرت في التسعينات كانت معيقة لكون تركيا قوة مركزية مؤثرة وهي[1]:

1- الإرهاب.

2- عدم الاستقرار السياسي.

3- الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

1-أسس السياسة التركية الجديدة

ارتكزت السياسة الخارجية التركية الجديدة على خمسة أسس وهي:

أ- **التوفيق بين الحريات والأمن:** حيث في وقت كون اللاعبون الدوليون وأولهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون اعتبارات أمنية على ما عداها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في تقدم على الصعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، وهذا ما جعلها نموذج للدول الأخرى[2].

---

*- داود أغلو: ولد سنة 1956م، متخرج بين قسمي الاقتصاد والعلوم السياسية قام بالعديد من الدراسات والأعمال، تولى منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء، وكان سفيرًا، عين وزير الخارجية للجمهورية التركية سنة 2009م، انتخب نائبا عن حزب العدالة والتنمية، لديه العديد من الكتب والمقالات والمؤلفات منها "العمق الاستراتيجي".

[1]- محمد عبد العاصي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص137.

[2]- محمد نور الدين وآخرون، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، ط1، بيروت، ص 575.

ب –محاولة حل المشكلات العالقة تركيا وجيرانها أو ما يسمى: "بتصفير المشكلات" "Zéro Problème"، وفي إطارها تعمل على التحرر من المفاهيم القديمة القائمة على أنها محاطة بأعداء وعليها الدفاع على نفسها في مواجهتهم[1]، وذلك بإخراج تركيا من صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وهذا يمنح لسياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

ج– إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: وهذا نظرًا لظروف الدولة المتغيرة من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد. فبدلاً من كون تركيا "مصدر مشكلة" في الاستقطابات سواءً الغرب، الشرق، والشمال الجنوب، وآسيا وأوروبا، والغرب والإسلام تكون على عكس ذلك "محمد رحل" للمشكلات وبلد المبادرة على طرح حلولها، ومركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي، فعلاقة تركيا مع الفاعلين الدوليين ليست متضاربة ومتناقضة بل متكاملة لذلك فإن سياستها الخارجية متعددة الأبعاد ومتكاملة وليست بديلة[2].

د– تطوير أسلوبها الديبلوماسي وإعادة تعريف دورها في الساحة الدولية: بعدما كانت تركيا "**بلد يسر**" تصل بين الطرفين، في مرحلة جديدة عليها أن لا تكون جسرًا بل "**بلد مركز**"[3].

ضف إلى ذلك، أنّ تركيا أصبحت ذات أراء دبلوماسي نشط ومتحرك وها نتيجة التطورات الدولية والإقليمية المتسارعة، حيث استضافت عدة مؤتمرات وقمم دولية كقمة "**الناتو**" وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو مراقب بالاتحاد الإفريقي عام 2007،

---

[1]– محمد عبد العاصي وآخرون، مرجع سابق، ص137.

[2]– محمد محمود حيدر جاسم، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013– 2014م، ص ص31– 32.

[3]– محمد عبد العاصي وآخرون، **مرجع سابق**، ص138.

ووقعت إتفاقية مع الدول العربية لتعزيز العلاقة بين الطرفين وتشكيل منتدى العربي– التركي وهو ما يفسر كون تركيا دولة راعية للسلام والإستقرار الدولي.

هـ– الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى حركة دائمة: أن التواصل منع كل البلدان العالم المهمة لتركيا، حيث وضع أحمد داود أغلو خمس أسس حيث إن توفرت الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضا إعادة توجه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الإسلامي ومنه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءًا تابعًا للمنظومة الغربية الإسرائيلية[1].

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الأوروبية – التركية في فترة الحزب العدالة والتنمية

لقد تميزت العلاقات التركية الأوروبية منذ تأسيسها بالمدّ والجزر، وفي بعض الأحيان وصلت إلى حد التوتر الشديد وهذا يعود إل عدم تأسيس علاقات منظمة بين الطرفين، خاصة في فترة المفاوضات حول مسألة الانضمام، حيث أدى جهود مفاوضات الانضمام من طرف الأوروبي دفع بالعلاقات التركية – الأوروبية نحو الأسوء، ضف إلى ذلك دور الخطابات القاسية المتبادلة بين قادة الطرفين وضعت العلاقات في حالة قلق وتوتر.

لقد أضحى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يحتل الأولوية في برنامج انضمام العدالة والتنمية بعد انتصاره في انتخابات 03 أكتوبر 2002م، بحيث يعتبر أو نشاط قام به رجب طيب أردوغان زعيم الحزب والرجل بعد عبد الله غول* هو القيام بجولة أوروبية التي شملت

[1]– محمد عبد العاصي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 138–139.

*– ولد عبد الله غول في 29 أكتوبر عام 1950 في كابسيري، أحد مراكز النشاط الإسلامي، خريج معهد العلوم الاقتصادية في جامعة إسطنبول، شارك في الانتخابات عام 1991م، في حزب الرفاه، وبعده عين نائب الرئيس الحزب مكلف بشؤون الدولة، وفي عام 1995م، تولى منصب وزير الدولة للعلاقات الخارجية، انضم إلى حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاه ثم إلى حزب العدالة والتنمية.

خمسة عشر دولة عضوية في الاتحاد الأوروبي وهذا رغبة منها لتشجيعها على تجديد موعد بدء المفاوضات بحيث قام أردوغان بزيارة إيطاليا التي تعتبر شريكا اقتصاديا مهما لها، حيث تحتل المرتبة الثالثة بعد ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أكد أردوغان في هذه الزيارة الأوروبية أن هناك وجود فعلي في أوروبا وذلك من خلال أربعة ملايين مهاجر تركي معظمهم فعلي في أوروبا وذلك من خلال أربعة ملايين مهاجر تركي معظمهم في ألمانيا، ولقد أخذت العلاقات التركية الأوروبية تتحسن منذ عام 2005، وهذا يعود إلى الإصلاحات التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية على دستور 1982م، حول تعزيز الحقوق والحريات وغيرها، وكذلك دور الخطاب المتلفز لأردوغان دليل على عزم تركيا على تذليل كافة العقبات التي تعيق علاقاتها بالاتحاد الأوروبي[1].

أولا– طبيعة العلاقات الأوروبية– التركية الاقتصادية:

لعب العامل الاقتصادي دور فعال في العلاقات التركية– الأوروبية، حيث تعتبر تركيا سادس أكبر اقتصاد في أوروبا، ضف إلى ذلك كون تركيا ذات علاقات تجارية اقتصادية مكثفة، حيث تعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شركاء التجاريين الاستثماريين لتركيا حيث تشكل تجارة تركيا مع دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 40% تقريبا من تجارتها الإجمالية، وارتفعت هذه النسبة في الأشهر الثلاث الأولى من عام 2015 إلى 42% وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي في تركيا في فترة جانفي ونوفمبر 2014 ما يقارب 64%[2].

[1]– نجم مجيد عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص ص374– 376.

[2]– وزارة خارجية للجمهورية التركية، العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، على الموقع: www.mfa.gov.tr، يوم 2018/04/25، على الساعة 15:57.

كما أن هناك علاقة تركية– أوروبية في مجال الطاقة وذلك باندماج تركية في شبكة لنقل الطاقة مع الاتجار الأوروبي، حيث وقعت تركيا إتفاقية مع اليونان في فيفري 2003 وكذلك اتفاقية البيع والشراء بين شركة بوتاس BOTAS التركية شركة ديبا اليونانية في ديسمبر 2003م، كما وقعت كذلك اتفاقية ثلاثية بين حكومات تركيا واليونان وإيطاليا في روما في 26 جويلية التي دخلت حيز التنفيذ في 18 نوفمبر 2007م، بعد مراسيم التنصيب التي أقيمت في مدينة IPSALA اليونانية بمشاركة رئيس الوزراء البلدين[1].

فضلا عن ذلك تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين شركة بوتاس التركية وديب اليونانية وإيديسون الإيطالية فيما يتعلق بمشروع ترابط تركيا– اليونان– إيطاليا المعروف باختصار ITGI في جوان 2010م، في إسطنبول الذي سيربط دول الاتحاد الأوروبي اليونان إيطاليا عبر تركيا بمصادر الغاز في بحر قزوين والشرق الأوسط[2].

كما عملت تركيا والاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقات أمن الطاقة التي تعتبر إحدى مجالات المصالح المشتركة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حيث انطلق الحوار لرفيع المستوى في هذا المجال عند زيارة المفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الطاقة لتركيا يومي 16 و17 مارس 2015م[3].

ثانيا– طبيعة العلاقات الأوروبية التركية السياسية

لعبت التغيرات الكبيرة للظروف السياسية منذ بداية المفاوضات الأولى في 2005م دورًا سلبيا على العلاقات التركية الأوروبية، وهذا يعود إلى أخذ جانب سياسي في موضوعات تركيا والاتحاد الأوروبي، هذا ما دفع العملية إلى سوء المعاملة الأوروبية لتركيا وأبرز مثال على ذلك غلق ملفات المفاوضة الثمينة بسبب القضية القبرصية الجنوبية، ضف

[1]– لقمان عمر محمود النعيمي، **دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبية، دراسات إقليمية الموصل**، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، 2018/02/25، ص41.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– وزارة الخارجية للجمهورية التركية، **مرجع سابق**.

إلى ذلك دور الموقف الفرنسي المعارض لتركيا بزعامة الرئيس ساركوزي بواقع أن بلاده تتمتع بالعضوية الكاملة، وكذلك مسألة العودة إلى الاستفتاء الشعبي في شأن العضوية والملغي بضلالة موضوعية المفاوضات ونزاهتها، هذا ما دفع بالعلاقات التركية الأوروبية إلى الملل والنفور[1].

كما ألقت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تركيا في 2013 بضلالها على العلاقات التركية– الأوروبية بشكل مباشر، ويقض أنها تركت تأثيرا واضحا على المفاوضات الجارية منذ عقود انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، حيث أدانت الوزارة الخارجية البريطانية لاستخدام العشوائي للغاز المسيل للدموع، كما أضافت في بيان لها في أول جوان 2013 "نحن نشجع السلطات التركية على احترام الحق في التطهير السلمي وحرية التجمع والتي هي من حقوق الإنسان الأساسية في أي مجتمع ديمقراطي[2].

لقد ساهمت الأحداث التي عقبت محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف جويلية في إفساد العلاقات التركية– الأوروبية وهذا عند سعي الاتحاد الأوروبي إلى بحث عن حلول لأزمة اللاجئين التي تعتبر أكثر مشكلة في الوقت الراهن هذا ما دفعه لتعزيز علاقاتها مع أنقرة، حيث عقدت قمتين حول هذه القضية لكنها ألغيت بسبب التدخل الإرهابي، حيث في فيفري الماضي تلقى وزير التركية أحمد داوود أغلو لزيارة بروكسل للمشاركة في اجتماع "**البلدان ذات الرؤى المشتركة**"*، لكن التفجير الإرهابي في العاصمة التركية أنقرة في 17 فيفري 2016، كان سبب بإلغاء الزيارة، كما تم عقد إتفاقية أخرى جديدة في 7 مارس 2016 حول

---

[1]– رمضان يلدرم، **قرار البرلمان الأوروبي ومستقبل العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، رؤية تركية**، مركز الدراسات السياسية واقتصادية والاجتماعية، العدد 4، مصر: شتاء 2016، ص 174.

[2]– لقمان عمر محمود النعيمي، "**الاحتاجات في تركيا عام 2013 وانعكاساتها على العلاقات التركية–الأوروبية**"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد10، جامعة الموصل: تاريخ قبول النشر، 2013/12/29، ص ص 45– 46.

*– هو اجتماع كان سيعقد بين بلدان الرؤى المشتركة المكونة من تركيا وألمانيا وهولندا، والنمسا وبلجيكا وفنلندا وهولندا والسويد ولكسمبورغ، واليونان بتركيا حيث يمثل تركيا رئيس الوزراء أحمد داوود أغلو حول قضية اللاجئين ومكافحة الإرهاب.

قضية اللاجئين ومسألة إلغاء التأشيرة دخول مواطنين الأتراك شنغن*، وهذا في عقدها في 18 مارس 2016 عقدت تركيا قمة جديدة مع الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل لتعزيز التعاون وإيجاد حل لأزمة تدفق اللاجئين في أوروبا لكن قبل أيام عقد القمة نصب أنصار منظمة بوكاكا الإرهابية تفجير إرهابي الذي استهدفت أنقرة في 13 مارس 2016 هذا ما زاد رفع التوتر بين تركيا والاتحاد الأوروبي[1].

في شهر أكتوبر سيشهد الذكرى الثامنة لقرار الاتحاد الإطلاء محادثات رسمية مع تركيا العضوية الكاملة التي أطلقها المفوض الأوروبي والوزير التركي للشؤون الأوروبية ورئيس المفاوض التركي (أجمن باجز) في أنقرة في 17 ماي 2017م، حيث أطلق هذا البرنامج الإيجابي الجديد للتوسع وتعزيز سياسة الجوار الأوروبية حيث أشير على 51 مجالا مبرمجة في الجدول، وهي عبارة عن أعمال إيجابية تخص مختلف المجالات مثل لتوافي التشريعات التأشيرات – التنقل– الهجرة والإصلاحات السياسية ومكافحة الإرهاب، والهدف منها هو إبقاء العلاقات مع تركيا وليس استبدالها[2].

كما أن للأزمة الجديدة التفاقمية بين تركيا والاتحاد الأوربي دور فعال في تدهور العلاقات التركية الأوربية، هذا يعود إلى رفض بعض الدول الأوربية لتنظيم تجمعات للأتراك المقيمين فيها، ليتنازل فيها وزراء الأتراك لترويج الاستفتاء للتعديلات الدستورية المجمعة في 16 أفريل 2017م[3].

---

*– هي معاهدة وقعتها خمس دول أوروبيا هي: ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ في 14 جوان 1985، وانضمت إليها لاحقا دول أوروبية أخرى، وهي تأشيرة تسمح بتنقل حر عبر حدود الموقعة عليها لحاملي التأشيرة، وفي 2004 انضمت دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى فضاء شنغن عدا بريطانيا وجمهورية إيرلندا.

[1]– عين على تركيا، **العلاقات التركية الأوروبية حسنها للاجئون وأفسدها للإرهابين**، على الموقع: http://www.twrpress.com ، يوم 2018/06/02، على الساعة .50 : 20.

[2]- Nalandemiral, **Positive agenda for Turkey-Ecoropean UNION: what mill it bring for what will it tak: Turley;** Social and Beh Sciences, 2013, P 10-13.

[3]– عيسى غماري، علي لخضاري ونور الدين بكيز، **الأزمة التركية الأوربية**، حصة ساعة اليوم، الشروق، يوم 13 افريل 2017 على الساعة 19: 30.

أن هناك دور فعال لاستاء العلاقات الأوربية التركية ودفعتها نحو المزيد منن التوتر وهذا بعد تعزيز أردوغان لصلاحياته، وقد اعتبر العديد من المعلقين أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي مرشحة للمزيد ممن التوتر بعد الفوز الصعب للرئيس راجب طيب أردوغان في استفتاء حول تعزيز صلاحياته[1].

كما جاء الموقف الأوربي السلبي في ردود فعلية، وذلك لعدم ارتياحه من الجانب التركي، حيث بررت الدول الأوربية ذلك بأسباب أمنية كما عربت على عدم ارتياحها ممن التعديلات الدستورية التي وصفتها بأنها تتناقض مع الديمقراطية[2].

ثالثا– العلاقات الأمنية الأوروبية– التركية

فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في العلاقات الأوروبية–التركية وضعت عدة نقاط يجب أن تكون في حساب لتعزيز الأهمية الأمنية ليكن الطرفين، وذلك لكون تركيا في دائرة اِهتمام دول الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وكون هذه المناطق المتاحة لأوروبا، وأيضا هي واقعة في بئرة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فأمن أوروبا متعلق باللاعبين الدوليين والإقليميين، وتعاونها مع حلف الناتو، هذا له أهمية قصوى لنجاح السياسة الخارجية الأمنية EFSP.

والسياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد الأوروبي "EFSP"، فإن عملية دمج تركيا في الاتحاد الأوروبي تعد نجاح لسياسة الخارجية الأمنية والسياسة الأمنية الدفاعية، وهذا يعود لموقع تركيا الاستراتيجي[3].

---

[1]– الشرق الأوسط، **العلاقات التركية الأوربية نحو المزيد من التوتر بعد تعزيز أردوغان لصلاحياته**، على الموقع: http://www.mc.doualiy.comle 18/04/2017 تصفح يوم 2018/06/25 على الساعة: 00:30.

[2]– عيسى غماري، علي لخضاري ونور الدين بكيس، مرجع سابق.

[3]– محمد سليمان زواوي، "**السياسة الأمنية الأوروبية والعلاقات مع تركيا، دراسات سياسية**، مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجي، (7 ماي، 2016)، ص ص 45– 46.

المبحث الرابع: تقييم العلاقات الأوروبية– التركية.

لا يكاد يمرّ دون أن تصدر مقالة إخبارية أو تعليق عام يتحدث عن وضع العلاقات الأوروبية– التركية، وقد وصلت النقاشات حول هذا الموضوع إلى وضع حرج خاصة لتصور الأوضاع في الفترة الأخيرة في الشرق الأوسط ضف إلى ذلك كون العلاقات التركية الأوروبية متوترة ومتدهورة وهذا رغبة في تفسير هذا التوتر وفهم أسباب التي دفعت إلى ذلك.

يميل النقاد والمحللون المهتمون بالعلاقات الأوروبية التركية إلى وصف الفترة بين العامين 2002م و2007م على أنها القدرات الذهبية لهذه العلاقات، حيث يمكن التيار الولايات الأولى التي أبناها حزب العدالة والتنمية في السلطة أفضل الفترات الإصلاحية في تاريخ تركيا، وهذا لمكافأة للاتحاد الأوروبي هذا الإصلاح بإطلاقه مفاوضات العضوية في 2005م[1].

كما أنّ هناك دور للاتحاد الأوروبي في مجال التحول الاجتماعي في تركيا، وخاصة في الجهود الرامية إلى الامتثال لمعايير كوبنهاغن التي فتحت باب للتطورات التي يمكن وصفها بأنها ثورة 2010، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي هو الممثل الوحيد الذي يواجه الإصلاحات السياسية في تركيا، حيث توجد عدة مكاتب للاتحاد الأوروبي في جميع الوزارات والبلديات، كما يعمل رؤساء الاتحاد الأوروبي في إدارة الجامعات[2].

شهدت السنوات الأخيرة انسدادا في أفاق التقارب الأوروبي التركي إلى حدما، حيث عرفت توتر وخلافات نتيجة وصول المستشارة الألمانية ميركل، والرئيس ساركوزي إلى السلطة، فبدل الاستناد إلى الحزب الديمقراطي في تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من منظور

---

[1]– غالب دلالي، **العلاقات التركية الأوروبية إطار مختل ووضع قلق**، على الموقع: http://www.broakings.edu/ar/drinian (25/05/2018) على الساعة: 18:30.

[2]– Ifran Kayauiger, **the European union's role in Turkeys social transformation**", Bili journal, Number 78 (2016), P 76.

ركز على الهوية، ضف إلى ذلك ارتباط قضية الإطار ارتباطا إلى نشوء أزمات، وهذا ابتداءً من الأيام الأخيرة للإمبراطورية العثمانية أي منذ ما يقارب 200 عامًا، حيث تنظر تركيا إلى الغرب كمنطقة مرجعية، ففي الحرب العالمية الثانية بدأت هذه العلاقات تأخذ شكلا مؤسساتيا قويا أيضا، فقلد حاولت تركيا دائما إيجاد مكان لها في المؤسسات التي تتخطى الحدود الدولية[1].

رغم تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد الأوربي إلا أن ذلك يم يحدث توافق سياسي، وبدلا من العضوية الكاملة لتركيا قدم القادة الأوربيون عروض مختلفة تهدف فقط إلى تأسيس علاقة مع الحكومات مثل الشراكة المميزة والعضوية المشتركة الموسعة، إلا أن أي نموذج للعلاقات المذكورة لا تمنح لتركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي مكانا لها في آليات اتخاذ القرار أي العلاقة لن تذهب إلى ابعد من الشراكة ذات اتجاه واحد[2].

لقد انتقد أردوغان صمت الدول الأوربية عن أسلوب التعامل الأوربي مع وزرائه خاصة عند تصلب الموقف الألماني والنمساوي الذي أرجعه المراقبين المحللين للعلاقات الأوربية التركية إلى أربعة عوامل وهي:

- توظيف التصعيد الحالي في الانتخابات الداخلية الأوربية خاصة في هولندا.
- تصاعد اليمين المتطرف والاسلاموفيا.
- تزايد التفاهم التركي والروسي وتقارب البلدين.
- تعزيز قوة الرئيس أروغان في حالة تصويت الشعب التركي بنعم في الاستفتاء[3].

[1]– غالب دلالي، **مرجع سابق**.

[2]– رمضان يلدرم، **مرجع سابق**، ص 79.

[3]– عيسى غماري، علي لخضاري ونور الدين بكيز، **مرجع سابق**.

رغم عدم تحقيق توافق قفيي التكامل السياسي بين تركيا والاتحاد الأوربي، إلا أن هناك تطور علاقاتها الاقتصادية حيث بلغ حجم التجاري بين تركيا والاتحاد الأوربي في بداية المفاوضات ثمانين مليار يور، وفي 2016م أصبح الحجم 140 مليار يورو لذلك لا يجب السماح للرؤى السياسية بالوقوف حاجز أمام التعاون الاقتصادي وتعزيز العلاقات بينهما[1].

[1]– رمضان يلدرم، مرجع سابق، ص 180.

الاستنتاجات

- إن نموذج العلاقة التي لا تمنح تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي مكانا لها في آليات اتخاذ القرار لن يهدف إلى ابعد من الشراكة ذات اتجاه واحد.
- إن المحددات التاريخية التي ربطت تركيا مع الدول الأوربية تمثلت في تركيا أقدم البلدان الواقعة لطلب انضمامها وكون تركيا في فترة الحرب الباردة سوى مركز الحراسة المتقدم في مواجهة الاتحاد السوفياتي، إلا أنها كانت سوى وعود بالاتفاقيات الاقتصادية.
- الاتحاد الأوربي لا يريد أن يحافظ على تركيا مستقرة، وفي المقابل لا يريدها قوة.
- عند صعود حزب العدالة والتنمية أصبحت العلاقات بين أنقرة وبروكسل توصف بالندية حيث لم تعد تركيا مركز الحراسة بل أصبحت تعيش بجملة من التحولات الإيجابية أي تركيا القوية اقتصاديتا، سياسيا وهذا يعود لإنجازات أردوغان.
- كسب أردوغان عدة أصوات وثقة الشعب التركي هذا يقلق الغرب أن السلطات التركية طوت عهد الانقلابات العسكرية في تركيا، وهذا سبب مقلق لأوروبا حول العلاقات التركية الأوربية.
- السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف، الأولى سعيها للحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثانيا تعاملها الجاهد في توثيق وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية الإسلامية، ثالثا العمل على تمتين علاقاتها مع بقية دول العام.

الفصل الثالث

انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية والرفض الأوروبي

منذ تأسيس الاتحاد الأوربي سعت تركيا جاهدة للانضمام وذلك لتقارب العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي إلى العلاقات الثنائية التي ربطها كمال أتاتورك مع الدول الأوربية في سنوات الأولى لتأسيس الجمهورية والتي تكرست لدى القادة الأتراك من رؤساء وفئات واسعة من النخب السياسية بالإضافة إلى أهمية موقع تركيا بنسبة لأروبا الذي عزز مكانتها في حلف الشمال الأطلسي، فقد عملت تركيا جاهدة للحصول على العضوية في الاتحاد الأوربي لذلك قامت بعدة إصلاحات.

المبحث الأول: مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (المفاوضات).

قبل بداية المفاوضات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا سنة 2005 مرت العلاقات التركية الأوروبية بعدة مراحل تثبت مدى تمسك المفاوض التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي يمكن لنا أن نبرز فيما يلي[1]:

أولا- مرحلة ما قبل المفاوضات الرسمية 1963م- 2005م.

بحيث تضمنت هذه المرحلة عدة محطات تاريخية التي يمكن أن نلخصها كالآتي:

1- بروتوكول أنقرة 1963

في هذه المرحلة عاشت تركيا لحظة حرجة غلب عليها سيطرة المؤسسة العسكرية في زمام الحكم بتركيا وتضمن كيفية حصول تركيا على العضوية مستقبلا مقابل أوروبا اقتصادها.

ولقد تضمن هذا البروتوكول ثلاث مراحل هي المرحلة التحضيرية ومرحلة انتقالية ومرحلة النهائية، وبنهاية المرحلة الأولى خلال سنة 1970م تم التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدد أحكام والتزامات المرحلة الانتقالية[2].

2- العضوية في الاتحاد الجمركي

في سنة 1995 تم توقيع على انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي وكانت دليل على تطور العلاقات خاصة الاقتصادية منها، حيث أنجز مجلس الشراكة الأوروبية التركية هذا الاتفاق، وتم قبول تركيا في الشهر ديسمبر 1996 وأدى توقيع هذا الاتفاق على

---

[1]- عادل جارش، **تركيا والاتحاد الأوروبي جدلية الاستيعاب والاستبعاد**، المركز الديمقراطي العربي، 14 أغسطس 2014، على الموقع: http://democracicac.de/?p=24776 ، اليوم 2018/06/25 على الساعة 10:10.

[2]- مرابطي ياسمينة وسعيد عبد الأمير، **إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق**، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عنابة، جامعة باجي مختار، العدد 48، (ديسمبر، 2016)، ص 07.

بلوغ أعلى من العلاقات[1]، هذا ما دفع بتركيا إلى بذل الجهود لتحقيق نيل عضوية الاتحاد، حيث مازال الاتحاد الجمركي يشكل البعد الرئيسي للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي يمثل المجلس الشراكة ولجنة الشراكة ولجنة التعاون الجمركي واللجنة المشتركة للتعاون الجمركي، الأجهزة الرئيسية لنظام الشراكة القائمة حاليا.

3- قمة هلنسكي

في هذه المرحلة بدأ عمد جديد في العلاقات التركية الأوروبية وذلك بتسجيل طلب ترشح تركيا لنيل العضوية خلال قمة رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي والتي انعقدت في هلنسكي يومي 10 و11 ديسمبر 1999م[2].حيث بدأت بعدها المطالب الأوروبية، حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان، وطالبت أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات ونذكر منها:

- التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.
- اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.
- إلغاء عقوبة الإعدام.
- رفع العقبات التي تحضر استخدام اللغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.
- تدريب موظفي السجون والقضاة والمدنيين العاملين على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

وأدى البرلمان الأوروبي دورًا متناسبا خلال التسعينات من القرن الماضي في إدانة ما وصفه بالانتهاكات التركية وهي:[3]

---

[1]- حسين طلال مقلد، **تركيا وللاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المعهد الوطني للإدارة العامة، العدد الأول، 2010، ص 37.

[2]- وزارة خارجية للجمهورية التركية، مرجع سابق.

[3]- حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 38.

- إدانة بانتهاكات متعددة للحريات السياسية.
- دعم الحقوق الثقافية للأكراد.
- إدانة تنفيذ حكم الإعدام في تركيا، هذا ما ساهم في إنقاذ "عبد الله أوجلات" زعيم الحزب الكردستاني المحضور.

4- قيمة نيس الفرنسية

في 04 و06 من جانفي 2000م أشارت معظم التقارير المفوضية الأوروبية منذ جانفي 1989م، حتى إعلان الذي صدر عن قمة نيس إلى دوافع ثقافية وسياسية وتحول دون انضمام تكريا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث في هذه القمة تم النضر إلى تحسين الأجواء بين الجانبين، حيث صادق المجلس الأوروبي على وثيقة الشراكة الأجواء بين الجانبين، حيث الحد الأدنى من الشروط الأولية، وحددت الأهداف المتوسطة المدى التي يجب على تركيا أن تنجزها لنيل العضوية، وقبلت تركيا هذه الشروط هذا ما دفع الاتحاد في منتصف جانفي 2001م إلى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشح[1].

5- تقرير بروكسل 06 أكتوبر 2004م

أشادت فيه اللجنة الأوروبية بالتقدم الكبير الذي قامت به تركيا في عملية الإصلاح السياسي وإلتزامها بشروط كوبنهاغن، كما تركت بعض التخفيضات للقمة القادمة في 16 و17 ديسمبر 2004 وحدد التقرير أيضا لأكتوبر 2005 موعد لانطلاق المفاوضات الرسمية[2]، ونص البيان الختامي للقمة على أن الاتحاد الأوروبي "يرحب بقرار تركيا التوقيع على البروتوكول الخاص بتكييف اتفقا أنقرة عبد الأخذ في الاعتبار انضمام الدول العشر الجديدة" مع الإشارة إلى إتفاقيات الشراكة التي تربط الأوروبيين بتركيا منذ عام 1963م[3].

[1]- حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص 338- 339.

[2]- عادل جارش، مرجع سابق.

[3]- لقمان عصر النعيمي، مرجع سابق، ص 38.

6- قمة بروكسل 16 و17 جانفي 2004

حيث اتخذت هذه القمة قرارًا تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من أكتوبر 2005، وتضمن البيانات التقاط التالية:[1]

أ- الترحيب بالتقدم الذي حققته تكريا في ملف الإصلاح والتأكد مجددًا على التصميم لسماح لها بالانضمام إلى الأسرة الأوروبية وهو على ثقة بأنها ستواصل عملية الإصلاح لهذه الغاية.

ب- حذر الاتحاد تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الأساسية، فإن المفوضية قد تقوم بنفسها أو بطلب من ثلث الأعضاء على الأقل بإصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وستقترح شروط لاستئنافها[2].

7- إجتماع لكسمبورغ في 3 أكتوبر 2005

بحيث تم وضع وثيقة إطار المفاوضات والتي تتضمن 35 فصلا ولم يتم بتحديد المدة الزمنية لانتهاء المفاوضات، ولقد تناولت هذه الفصول جميع المجالات أهمها حركة السلع والخدمات المالية، والسياسية الخارجية والإقليمية، والطاقة والصناعة، إضافة إلى التعليم، والعدالة، وحقوق الإنسان والزراعة[3].

ثانيا- مرحلة المفاوضات الرسمية 2005/10/03م

في هذه المرحلة يمكن القول أنّ المفاوضات الرسمية مفتوحة غير منتهية بحيث نص اجتماع لكسمبورغ في أكتوبر على وضع وثيقة "إطار المفاوضات" والتي يتم فيها تحديد معالم المفاوضات ومسارها ولقد تضمن العديد من المجالات كالتعليم والعدالة وحقوق الإنسان والصناعة والزراعة، والطاقة، السياسة الخارجية والمرأة والجمارك[4].

---

[1]- حسين طلال مقلد، **مرجع سابق**، ص 339.

[2]- **المرجع نفسه**، 39.

[3]- مرابطي ياسمينة وسعد عبد الأمير، مرجع سابق، ص 298.

[4]- عادل جارش، **مرجع سابق**.

وما يمكن أن يلاحظ في هذه المجالات أن سير المفاوضات سيكون جد صعب في القضايا السياسية خاصة فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان والتعذيب والعدالة والمرأة والسياسة الخارجية، لأن الهدف الأساسي للإتحاد الأوروبي هو أوربة تركيا وجعلها دولة تابعة.

ورغم كون عدم تأكيد أنّ المفاوضات ستنتهي بقبول تركيا كليا وبشكل نهائي في الاتحاد الأوروبي، إلاّ أن مجرد الإعلان عن بدأ المفاوضات اعتبر انتصار سياسي واستراتيجي لدى الأتراك، ومع ذلك أصدرت المفوضية الأوروبية عام 2006م أمر يوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي وهذا يعود إلى رفض تركيا فتح موانئها وممارتها للسفن والطائرات القرصية[1].

كما أن هناك عدة قضايا عالقة تعتبر بمثابة عراقيل على سير المفاوضات التركية الأوروبية، كعدم اعتراف بقبرص في الاتحاد الأوروبي، ضف إلى ذلك القضية الأرمنية والقضية الكردية، إلى أنه في ديسمبر 2005م أغلق فصلا واحد من أصل 35 فصلا[2]، بينما جمدت 8 فصول بقرار المجلس الأوروبي وذلك في شهر ديسمبر 2006م المتمثلة في التجوال الحر للبضائع، حرية إقامة أعمال وتقديم الخدمات...، في حين رفعت فرنسا حق الفيتو على ستة فصول في 2007م، وجراء ذلك اعتبر الأتراك هذا التصرف الأوروبي عبارة عن تباطء وعرقلة في إنجاز الفصول وحجج لفرض انضمام الأتراك إلى دول إتحادية[3]، ومن بين الفصول التي أعلنت أوروبا عدم فتحها في 5 أبواب، 11 التنمية الزراعية والريفية، 17 السياسة الاقتصادية والنقدية، 22 السياسة الإقليمية وتنسيق أدوات الهيكلة، 33 أحكام متعلقة بالأمور المالية والموازنة، 34 المؤسسات، بحيث يعتبر الباب الحادي عشر أحد الأبواب الثمينة التي تم تجميدها بسبب البروتوكول الإضافي، لكن مؤخرا ألفت فرنسا

[1]– حيدر جاسم محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 74.

[2]– المرجع نفسه، ص 75.

[3]– عبد الباري عطوان، **الاتحاد الأوروبي يعيد إطلاق مفاوضات إنضمام تركيا ويطالبها بالتحرك لحل أزمة المهاجرين، على الموقع:** http://www.raillyoun.com/idex.php ، يوم 2018/06/21 على الساعة 13:00.

معارضتها للباب الثاني والعشرون في شهر فيفري 2013م، وتم افتتاح هذا الباب أمام المفاوضات خلال المؤتمر الحكومي الذي عقد في بروكسل بتاريخ 15 نوفمبر 2013م، حيث فال الرئيس الفرنسي فرنسوا هولند خلال زيارته لتركيا يومي 27 و28 ديسمبر 2014 أن فرنسا لن تكون الدولة التي تعرقل المفوضات[1].

وفي قمة لكسمبورغ في 2008/06/06م تم فتح فصلين آخرين، الأول متعلق بقانون الشركات والثاني يتعلق بقانون الملكية الفكرية وفي عام 2009 جاء قرار البرلمان الأوروبي ليعبر عن قلقه بشأن عدم وفاء تركيا بإلتزاماتها أمام شروط الاتحاد الأوربي، خاصة مع رفع تركيا بتعديل دستورها، وفي العام ذاته تم فتح فصل جديد يتعلق "بالسياسة التربية" وفي هذا المجال حققت المفاوضات ستة عشر نقطة ضريبة، وفي 2010م تم فتح فصل آخر يتعلق بالأمن الغذائي، والبيطري، والصحة النباتية[2]، وبعد فجوة دامت سنوات لم تفسح من خلالها أي مجالات جديدة للتفاوض بين الطرفين، اتفقت حكومة الاتحاد الأوروبي يوم 22 أكتوبر 2013م على إجراء جولة جديدة في المفاوضات مع تركيا بشأن العضوية، وهذا بعد أن سحبت ألمانيا التحفظ الذي كانت قد أبدته في أثر تصدي أنقرة للإحتياجات المناوئة للحكومة في جوان 2013م، كما علم البرلمان الأوروبي على تصويت في 23 نوفمبر 2016 في قرار غير ملزم على تعليق مفوضات للقوة الغير المتناسبة من قبل الحكومة التركية ضد الذين دعموا انقلاب 15 جويلية، هذا بالدفع بالرئيس التركي إحتمال إجراء إستفتاء على تطلع المفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[3].

---

[1]– وزارة الخارجية للجمهورية التركية، **مرجع سابق**.

[2]– حيدر جاسم، محمد محمود، مرجع سابق، ص ص 75– 76.

[3]–موسوعة الجزيرة، **طريق تركيا للاتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك** على الرابط التالي: www.Aljazeera.net/encyclopedia/events 2018/02/22، على الساعة 16:00,

ثالثا- جهود تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد حدد المجلس الأوروبي في القمة المنعقدة عام 1993م، في كوبنهاجن متطلبات ومعايير سياسية واقتصادية الواجب توفرها في أي عضو يرغب في الانضمام للإتحاد[1]، ولقد كان تفكير الإسلاميين الأتراك في الإنتماء إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بناءً على أسس براجماتية صرفية تمكنهم من تدشين جيل جديد من الإصلاحات على المستوى الدستوري والمؤسسات، والهدف منها هو تكبير شركة المؤسسة العسكرية التي تحتكر جميع السلطات في تركيا، والتي تعرقل جميع الإصلاحات التي تهدد مكانتها.

إن الملف التركي لديه العديد من المقومات التي تفرض لها المفاوضات الرابحة مع الاتحاد الأوروبي، ومنها نذكر النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في تطبيق نسبة كبيرة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نصت عليها قمة كوبنهاجن.

ولقد شهدت تركيا إصلاحات غير مسوقة على مستوى الدول والمجتمع منذ تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002م وحتى الآن، حيث وصفها المراقبون وتيرة الإصلاحات هذه بـ "الثورة الصامتة" ولقد ساهمت الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية[2].

1- الإصلاحات السياسية

سيطرت رغبة تركيا أن تصبح عضوًا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، عل غالبية تفاعلاتها الداخلية والدولية، حيث شهدت السياحة التركية خلال الأعوام السابقة العديد من المؤثرات الدالة على استمرار مساعيها في هذا الصدد، فهناك خط عام حكم هذه التطورات وحكم كذلك استجابة الحكومة لهذه التصورات، وحكم أيضا إستجابة الحكومة لهذه التصورات، وهذا ما يتجلى بوضوح في التعديلات القانونية التي تم إحداثها في نظامها

[1]- لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص 47.

[2]- إدريس جندري، **الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية، مؤمنون بلا حدود**، مؤسسات الدراسات والأبحاث، المغرب، ص 33.

القانوني لكي يتوافق مع معايير كوبنهاجن، وأيضا الحرث على عدم تفسير خطواتها بأنها عملية أسلمت للدولة[1].

وتكمن الإصلاحات السياسية فيما يلي:

تتعهد تركيا بتصغير قانون ونظام والأحزاب السياسية، من زاوية خفض نسبة التمثيل النسبي من 10% إلى 5% لإتاحة الفرصة لمزيد من الأحزاب للدخول في البرلمان؟ خاصة الأحزاب اليسارية المتعاطفة مع القضية الكردية[2]، ولقد فتحت معايير كوبنهاجن، أمام الإسلاميين الجدد في تركيا مجالا واسعا لإجراء إصلاحات عميقة لا سابق لها في التاريخ التركي الحديث، فمنذ ثمانية عقود كانت القضية العسكرية الجديدة هي التي تحسم الموقف، وذلك عبر الانقلابات العسكرية التي كانت الآلية الوحيدة لحسم الصراع بين الفرقاء السياسيين وبناءً على معايير كوبنهاجن الأوروبية، تمكن قادة الحزب الإسلامي من إعادة صياغة المشهد السياسي في تركيا[3].

كانت ملامح النظام السياسي التركي الجديد التشديد الخناق على العسكر، وإعادتهم إلى ثكناتهم العسكرية بعدما كانوا يسيطرون على السياسة الداخلية والخارجية في تركيا، وهذا ما تجسد من خلال الإصلاحات الدستورية التي شنتها حكومة الأغلبية التي يقودها الحزب، حيث خضع دستور 1982م لأربعة عشر تعديلا ركزت في غالبيتها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية والعمل على تطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد[4].

كما نجحت جهود أردوغان في إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي وتقليص سلطاته التنفيذية، والتخفيف من سيطرة العسكر على الحياة السياسية للبلاد لصالح المدنيين، بحيث

---

[1]– عبد الناصر محمد، سرور إبراهيم يوسف عبيد، **معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية**، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 8، فلسطين، ص 150.

[2]– لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص 48.

[3]– إدريس جندري، **مرجع سابق**، ص 34.

[4]– **المرجع نفسه**.

أصبح مجلس الأمن القومي وجهاز استشاريا فقد الكثير من صلاحياته التنفيذية وأصبحت القيادة العسكرية مرتبطة بالحكومة إلى حد كبير بعدما كانت عبارة عن العسكرية مرتبطة بالحكومة إلى حد كبير بعدما كانت عبارة عن توصيات ملزمة التنفيذ[1]، ومنه يمكن لنا أن نقول أن حكومة حزب العدالة والتنمية قامت بنشاط مميز على الصعيد السياسي وذلك بإصلاحات معظمها عكس ما يسمى معايير كوبنهاجن المطلوبة لنيل العضوية للإتحاد الأوروبي بالحصول على اقتصاد السوق الفعال والمؤسسات الديمقراطية، بل وسعت نطاق الحرية الفردية مثلا حرية التعبير والرأي، إلغاء عقوبة الإعدام، تشديد العقوبة بعمليات التعذيب سواءًا في السجون أو في مخافر الشرطة، وكذلك إعطاء الحق للأقليات في التعلم وتعليم لغاتها[2].

2- الإصلاحات الاقتصادية

في إطار الإصلاحات التي قامت بها تركيا، كمتطلبات ضرورية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أجريت بعض الإصلاحات اقتصادية مهمة بهدف تلبية الشروط والأوروبية، حيث يسعى البرلمان الأوروبي، للضغط والعمل جديا لإقرار الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بما يتوافق مع صندوق النقد الدولي الذي قرر تقديم تسهيلات انتمائية لتركيا بقيمة 16 مليار دولار عام 2001، نتيجة للانهيار سعر صرف السيرة التركية أمام الدولار بنسبة 50%[3].

كما استطاع حزب العدالة والتنمية على استرجاع الانتعاش للاقتصاد التركي وذلك تدريجيا وفي مدة قصير التي لا تتجاوز تسعة أشهر، بعدما كان الاقتصاد التركي يمر منذ

---

[1]- عبد الناصر محمد سرور إبراهيم يوسف عبيد، **مرجع سابق**، ص150.

[2]- منال محمد صالح، **التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا "حزب العدالة والتنمية"، أنموذجا**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد 10، 2010، ص 384.

[3]- لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص ص55-56.

ثلاث سنوات في أزمة حادة[1]. كما حقق حزب العدالة والتنمية تطور اقتصادي وحقق التنمية الاقتصادية، حيث وصل الاقتصاد التركي إلى 9% إلى 5% عام 2011م، كذلك ارتفاع الدخل الفردي من 300 دولار في عام 2001م إلى 10000 دولار في عام 2011م. كما تراجعت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من 25 مليار دولار إلى 5 ملايين دولار[2].

تمكن أبرز النتائج التي حصدتها تركيا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها حكومة حزب العدالة والتنمية خصوصا، على نحو المشار إليه كانت الاستقرار الاقتصادي للذي جاء بعد فترة طويلة من الاضطراب، وارتفاع قيمة العملة التركية مقابل الدولار واليورو، وانخفاض نسبة ارتفاع الأسعار الاستهلاكية وكذلك إزدياد نسبة الاستثمارات الأجنبية، وانتعاش القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، وتوافر فرص في البلاد.

ولمكافحة البطالة في المجتمع أغلب مواطنيه في سن الشباب، وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار 30% من نتائج القومي الإجمالي، وحدّدت العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف[3]:

1- زيادة التقشف وخفض النفاقات.

2- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

3-تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

4-إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بنية العمل.

5-إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

---

[1]- حامد محمد طه السوداني، **حزب العد الة والتنمية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية التركية (2002-2012)، دراسات إقليمية**، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، 2014/03/18، ص 34.

[2]- ريزر لطيف، **العلاقات الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003م-2011م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 56.

[3]- لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص 58.

إنّ الإصلاح الاقتصادي التركي يسير على المسار الصحيح، فهو مسار يتناغم مع معايير كوبنهاجن، وفي نفس الوقت يتناغم مع حزب العدالة والتنمية الاقتصادية الرامية إلى تأهيل الاقتصاد التركي التي يساير الاقتصاديات الصاعدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهذه الطموحات بدأت تتجسد على أرض الواقع، بحيث احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي فإنه المتوقع لأنقرة أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تلوح ملامحه في الآفاق[1].

3- شروط إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

لقد أقرت معاهدة ماستريخت في فيفري 1992 عديد من الإصلاحات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهذا بناء على معاهدة روما 1957م التي كان الهدف منها بناء الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، بحيث أقرت قمة كوبنهاجن سنة 1993م شروط وإجراءات التي نصت عنها معاهدة ماستريخت حول الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[2]، والتي عبارة عن معايير كوبنهاجن السياسية، ثم أصبحت عبارة عن محددات ثابتة لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ومن أبرز هذه الشروط:[3]

أ- **المعايير السياسية:** حيث ضروريا وجود مؤسسات ديمقراطية تتماشى مع طبيعة المؤسساتية لدول الاتحاد الأوروبي، والعمل على احترام الحقوق الإنسان ولاسيما أن تركيا ملف أسود في قضايا حقوق الإنسان أقمع الحركات الاحتياجية، مجازر الأرمن، انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأرض.

---

[1]- إدريس جندري، **مرجع سابق**، ص 38.

[2]- مخلد عبد المبيض، **مرجع سابق**، ص ص 117- 118.

[3]- جارس عادل، **مرجع سابق**.

ب- المعايير الاقتصادية: بحيث وجوب تبني معايير اقتصاد السوق فقال (حرية اقتصاد الملكية الخاصة، تشجيع الاستثمار الخاص) وهذا قصد تكييف اقتصادياتها مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وضرورة إصلاح القطاع المصرفي البنكي التركي.

جـ- معايير الالتزام: وهي الالتزام بما هو موجود بمعاهدة ماستريخت والوفاء بإلتزمات العضوية وتحقيق أهداف الإتحاد[1]، وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدارتها في الممارسة.

- احترام مكاسب الشعبية والجماعة الأوروبية التي تفصل القواعد الموضوعية أوروبيا فيها[2].

وفضلا عن معايير كوبنهاجن هناك شروط أخرى قانونية وذلك حسب معاهدة ماستريخت القانونية للوحدة الأوروبية على الدوام مستعدة لتوقيع على المعاهدات التأسيسية وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي بأكمله ويكون قرار قبول تركيا بالإجماع الكامل، وفضلا عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا وهي:

1- الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة.

2- الاعتراف بحصول إبادة أرمينية عام 1915م.

3- الاعتراف بالطريقة الأرثونوكسية في إسطنبول على أنها مسكونة عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا[3].

المبحث الثاني: دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

إن وهم وخيال الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي قديم يرجع إلى عام 1871م وهو مستمر بتعاقب الحكومات ويمكن صياغة تلك الطموحات في مجموعة من الدوافع هي:[4]

---

[1]- ياسمينة مرابطي وعبد الأمير السعيد، **مرجع سابق**، ص294.

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- حسين طلال مقلد، **مرجع سابق**، ص 342.

[4]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق.**

أولا- الدوافع الجغرافيا.

جاء انهيار الاتحاد السوفياتي (1991) وانضمام دول وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي ليزيد لدى غالبية النخب التركية من سياسية وتجارية وثقافية من الاعتراف بأن تركيا هي جولة أوروبية، وإن وقعت (3%) من مساحتها البالغة (783.562 ألف كم^2) في الجانب الأوروبي، وإن باقي المساحة حسب رأي هذه النخب تعتبر امتدادًا جغرافيا طبيعيا لأوروبا (أنصار أوروبا الجديدة من مؤيدي هذا الرأي حيث يعتبرون انضمام تركيا تعطيها بعدًا جديدًا للإطالة على منطقة تشكل جسرًا بين الشرق والغرب، وعلى الرغم من المعارضين لهذا الآراء وخاصة من منظري السياسة الأوروبية الذين يعتبرون قبول الاتحاد لتركيا (كشعب مسلم) على النقيض تمامًا مع الشعوب الأوروبية (شعوب مسيحية) يرون عدم انسجام القيم الإسلامية مع قيم الجمهورية الفرنسية والتي تعاني أصلا من أزمة الرفض الشعبي والأزمة المؤسسية التي أفرزها مشروع الدستور الأوروبي الموحد الذي أشرف على إعدادها الرئيس الفرنسي السابق (نيكول بساركوزي عام 2007) فضلا عن أسباب الأخرى في مقدمتها (إن عاصمة تركيا ليست في أوروبا وأن 95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا وثقافتها مختلفة.

ثانيا- الدوافع العسكرية

حاولت تركيا أن تنضم إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وخصوصا حلف الشمال الأطلسي، وكان وراء ذلك دوافع وأسباب عديدة أدت تركيا إلى أن تفكر ضرورة ربط أمنها بالأمن الغربي، ولعل في مقدمة هذه الأسباب، العامل الخارجي، وخصوصًا التهديد السوفياتي وحينئذ لتركيا، وهذا ما دفع بها إلى التوجه نحو أوروبا، وأن تنظم إلى حلف شمال الأطلسي، بحيث جزءًا من أوروبا، عسكريا وأمنيا.

وكان هدف تركيا من ذلك، ليس فقط تأمين حدودها من جهة الاتحاد السوفياتي، وإنما كانت تغرب أيضا في أن تحقق مكاسب سياسية واقتصادية.

إن نظام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في مطلع الخمسينات من القرن العشرين قد عزز أمنها القومي إزاء التهديدات الخارجية، فضلا على استقرارها السياسي، وقد وجدت في هذا الانتماء تعزيزًا لقدرتها الأمنية والدفاعية في مواجهة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط الذي يهدد مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين، ويضاف إلى ذلك أن تركيا ترغب في تنويع مصادر اعتمادها ليس فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، بل على أوروبا الغربية أيضا.

وهناك عامل آخر مهم دفع تركيا إلى الانضمام إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وإلى التوجه نحو أوروبا، ألا وهو العامل الداخلي، فتركيا تعاني عدم الاستقرار الداخلي، وهذا واضح من خلال الانقلابات المتكررة كنتيجة عدم استقرار المؤسسات التركية، وسيطرة المؤسسة العسكرية على مجمل توجهات الدولة التركية.

ولذلك يرى الكثير من المسؤولين الأتراك أن اندماج تركيا في أوروبا يمكن أن ينهي ظاهرة الانقلابات العسكرية ومظاهر العنف السياسي.

وعليه، يمكن القول أن العلاقات الدفاعية والأمنية قد مثلت المدخل الأكبر للعلاقات بين تركيا وأوروبا[1].

ثالثا–دوافع السياسية.

تمثل أوروبا بالنسبة إلى الشعب التركي نموذجًا للمدينة والتطور، لذلك اعتبر المؤسسون لتركيا الحديثة مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية هو من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية (المبادئ الكمالية) ، وقد ترسخت قناعة لدى النخبة الحاكمة في تركيا أن أهم مسألة بالنسبة لتركيا هي الحصول على اعتراف بأنّها عضو في النادي الغربي، وأنت تصبح دولة أوروبية، لذلك سعت تركيا إلى الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية لأنها كانت على قناعة سائدة بأن مستقبل تركيا يرتبط بأوروبا وهذا يعود بجذوره

[1]– محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص118.

إلى بدايات القرن التاسع عشر وهذه المسألة أصبحت مسلمة من المسلمات التي تؤمن بها النخب الحاكمة في تركيا منذ إعلان جمهورية تركيا الحديثة، وإقرار المبادئ الكمالية التي ترمي إلى التحديث على أساس النمط الغربي، وهذا لن يتحقق بحسب ما ترى النخب الحاكمة في تركيا، إلا من خلال الاندماج التام بالعالم المتقدم صناعيا وخصوصًا في أوروبا[1].

وتنقسم هذه الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى قسمين داخلية وخارجية، فالداخلية تتمثل في توافق معظم التيارات السياسية التركية، من علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية والأقليات على تأييد انضمام بدلاهم إلى الاتحاد الأوروبي، لذا فإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يساعد على إجراء إصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان وتقليص سلطة العسكر، وسيطرته على التقاليد السياسية في تركيا، كما سيتيح للأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل[2].

كما أنّ الكثير من النخب السياسية في تركيا أصبحت على قناعة تامة أن التغيير أو الإصلاح في الداخل هو من الأمور المستحيلة، نتيجة هيمنة المؤسسة العسكرية على قرارات البلاد، من خلال مجلس الأمن القومي، لهذا فمعظم النخب السياسية في تركيا تقول على أن الإصلاح سوف يأتي من الخارج وذلك عن طريق الشروط التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

ترغب غالبية الداخل التركي في الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فهي ترى أن الحكومات التقليدية في تركيا لم تقم حتى الآن بتحقيق المصالح والحاجات الأساسية للشعب

[1]– محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص ص79–80.

[2]– إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية، 2002– 2023، ص193.

التركي في المجالات المختلفة للحياة اليومية، أن هناك توقعات بأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيساعد على حلّ المشكلات التي تعانيها تركيا داخليا، وأما فيما يخص الأقليات المختلفة والحركات الدنية والطرق الإسلامية في تركيا، فمن المتصور أن وجود تركيا فلا الاتحاد الأوروبي سيساعد على نشر الديمقراطية في وسط الحياة السياسية في تركيا[1].

أما بالنسبة إلى الدوافع السياسية الخارجية وراء اندفاع تركيا نحو أوروبا، فيمثل أبرزها في التنافس مع اليونان خاصة وأن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت تركيا على الانضمام للاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمانها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها غير أن تركيا بالمقابل لا تريد الاتكال على الولايات المتحدة الأمريكية في كل شيء لكي لا تصبح هذه الأخيرة مسيطرة عليها، لذا فضلت الانضمام إلى الأوروبيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وهناك دوافع أساسية أخرى للسياسة التركية، وهي مهمة أيضا، كالحصول على الدعم في مجال التعليم والتكنولوجيا، فتركيا تسعى إلى الاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، وذلك لأهمية العامل التقني والتكنولوجي الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، وذلك لأهمية العامل التقني الذي تمتع به دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة في إقامة الركائز الفنية والتقنية في بلادهم.

من هذا الأمر يمكن ملاحظة أن تركيا تسعى في توجهها نحو الغرب إلى أن تصبح دولة أوروبية، مستفيدة في الوقت نفسه مما سوف يقدمه المجتمع الغربي لها من أجل

[1]– محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص119.

[2]– إيمان داني، **مرجع سابق**، ص 193.

النهوض بواقعها الاقتصادي، وتقوية موقفها السياسي العسكري والعملي، فالدول الأوروبية كما هو معروف، تعتبر متطورة في هذه المجالات[1].

رابعا-الدوافع الأمنية.

كان انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945م)، وانقسام العالم إلى المعسكرين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) سببًا في ظهور حلفي وارسو والشمال الأطلسي، وكان الهاجس الأمني هو الدافع الأساسي لتركيا لانضمامها في النظام الأمني الغربي من خلال مبدأ ترومان (1947م) والذي يخص بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه منطقة شرق الأوسط، وتعزيزًا لهذا الجانب (بعد زيادة الخصومة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي) قامت تركيا بالانضمام إلى مجموعة أخرى من الأحلاف الغربي[2]، ومن بين تلك مؤسسات الأمن الأوروبي نجد خصوصا ملف شمال الأطلسي وكان وراء ذلك دوافع وأسباب عديدة أدت بتركيا إلى أن تفكر في ضرورة ربط أمنها بالأمن العربي، ولعل في مقدمة هذه الأسباب، العامل الخارجي، وخصوصًا التهديد السوفياتي، وقتئذ لتركيا، مما دفع بها إلى التوجه نحو أوروبا عسكريا وأمنيا، وكان هدف تركيا من ذلك، هو ليس فقط تأمين حدودها من جهة الاتحاد السوفياتي، وإنما كانت ترغب أيضا في أن تحقق مكاسب سياسة واقتصادية[3].

إنّ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في مطلع الخمسينات من العشرين، قد عزز أمنها القومي إزاء التهديدات الخارجية، فضلا على استقرارها السياسي، وذلك لكونها تمثل خط المواجهة الأمامي ضد التهديدات المعسكر الاشتراكي، وقد وجدت في هذا الانتماء تعزيزًا لقدراتها الأمنية والدفاعية في مواجهة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

[1]- محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص 92.

[2]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق**، ص 382.

[3]- محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص 92.

ويضاف إلى ذلك، أن تركيا ترغب في تنويع مصادر اعتمادها، ليس فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، بل على أوروبا الغربية أيضا، وخصوصا بعد أزمة قبرص، لذلك حرصت تركيا على أن تصبح جزءًا لا يتجزأ من سلسلة البنى الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية، التي تبدو متقدمة بإتجاه الارتباط بأوروبا[1].

أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة فباتت تطمح في مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري تعوض المساعدات الأمريكية المتقلصة لها، ولكن وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية، لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها تمنين روابطها مع الأوروبيين[2].

وهناك عامل آخر مهم دفع تركيا إلى الانضمام إلى مؤسسات الأمن الأوروبي، وإلى التوجه إلى أوروبا، ألا وهو العامل الداخلي، فتركيا تعاني من عدم الاستقرار الداخلي، وهذا واضح من خلال الانقلابات العسكرية المتكررة نتيجة عدم استقرار المؤسسات التركية، وسيطرة المؤسسة العسكرية على مجمل توجهات الدولة التركية.

وعليه، يمكن القول إن العلاقات الدفاعية والأمنية قد مثلت المدخل الأكبر للعلاقات بين تركيا وأوروبا في هذه المدة الزمنية[3].

---

[1]– الكسندر أبي يونس، **مجلة الجيش الدفاع الوطني**، العدد 77 أوت 2011، على الموقع http://www.lebarny.gov.lb/ar/content/car تاريخ الدخول 2018/06/13، على الساعة 18:00.

[2]– **المرجع نفسه.**

[3]– محمد ياس خيضر الغريري، مرجع سابق، ص94.

خامسا- الدوافع الاقتصادية.

هناك مصالح ودوافع اقتصادية ذات أهمية بالغة في علاقات تركيا الأوروبي، فهذا الأخير يمثل سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد والتي تعتبر سلعًا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا يشكل مطلبا ملحًا آخر من مطالب سياسية تركيا التجارية من جانب آخر، فإن إمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوروبا، هذا الانتقال الذي مبدئيا في اتفاقية عام 1963م، تعرضت لشيء من الإهمال والتنفيذ في السنوات الأخيرة، بعد أن أصبح تحقيقها منطويا على احتمال ألا يكون مجديا في ظل ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا كذلك موقع تركيا الجغرافي، وغناها بالموارد الطبيعية ساعدها في جهودها الرامية إلى تحسين كفاءة أداة اقتصادها، مما أعطاها حيزا كبيرًا لإقامة علاقات اقتصادية ثابتة مع بلدان ومناطق مختلف في العالم.

ورغم ذلك لقد كان الاقتصاد التركي في السابق أزمات متكررة، وهذا يعود إلى أسباب عديدة منها: أن تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، نفقت مبالغ طائلة على بناء قواتها المسلحة، أي أنها جعلت اقتصادها في هذه الفترة اقتصادًا مسخرًا الأغراض الحرب، كما أنّ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي كان له تأثير سلبي في الاقتصاد التركي[1].

كما أن المبلغ الذي خصّصه الولايات المتحدة لبناء قواعدها العسكرية في تركيا لم يفي بالغرض المطلوب، لهذا وبعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، سعت تركيا إلى الانتساب إلى هذه السوق، وذلك رغبة منها في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي يعانيها اقتصادها لذا حاولت تركيا أن تنهض باقتصادها وأن تتخطى الأزمات والعقبات الاقتصادية التي كانت تعانيها، وذلك عن طريق الاستفادة مما هو موجود من تقدم أوروب[2].

[1]- محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص 95.

[2]- **المرجع نفسه**، ص96.

ولقد لعب الموقع الجغرافي التركي أيضا دورًا مهما في ذلك فنسبة الأراضي الزراعية التركية تشكل نصف مساحتها، وعدد سكانها أكثر من 81 مليون نسمة وحصة الفرد الناتج المحلي الإجمالي بلغت 1.51 تريون دوار حسب إحصاءات (2017) ويمثل الاتحاد الأوروبي سوق التهديد الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية 45% من الصادرات الزراعية التركية من حصة الاتحاد الأوروبي، وتتميز التجارة الخارجية التركية بخاصية مهمة هي ارتفاع قيمة الاستيرادات السلعية (الرأسمالية) عن قيمة الصادرات السلعية، مما يحدث عجزا مستمرا في الميزان التجاري السلعي.

وتشكل أوروبا منفذا مهما للعمال الأتراك إذ في حالة إقحامها سيفسح المجال لمليون عامل عن العمل لإيجاد ملاذ أمالهم في العمل، مما سيؤدي ذلك إلى امتصاص الاعتمادات المالية المتوفرة في الاتحاد لصالح تركيا التي تنظر عن كثب لمنطقة تعني لها[1].

المبحث الثالث: العقبات التي تقف أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

تصنف الصعوبات التي تقف أمام تركيا في انضمامها للاتحاد الأوروبي إلى مجموعة من الصعوبات (سياسة واقتصادية) يمكن تلخيصها في:[2]

أولا- العامل الديني.

يرجع التوجه الغربي لدى تركيا وارتداء ثوب العلاماتية مع (استلام مصطفى كمال أتاتورك) السلطة، حيث قام بإجراءات عديدة منها إلغاء المدارس والمؤسسات والمحاكم الشرعية وفصل الدين عن الدولة في الدستور عام 1924، تطبيق القانون المدني السويسري إلا أنّ ذلك لم يبعد عن فكر الأوروبيين اعتبار تركيا امتدادًا لدولة الخلافة الإسلامية ومرجعية المسلمين في الاتحاد الأوروبي مما سيعرضهم لضربة في حال قبولهم بها، وسيزيد من عدد المسلمين الأوروبيين (90 مليون نسمة أي ما يوازي 15% من العالي سكان القارة

[1]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق**، ص381.

[2]- **المرجع نفسه**، ص384.

البالغ أكثر من (600) مليون نسمة أي ما يوازي 15% من العالي سكان القارة البالغة أكثر من (600) مليون نسمة أي ما يوازي 15% من إجمالي سكان القارة البالغ أكثر من (600) مليون نسمة وبمعدل نمو سكاني يصل إلى (04%) سنويا، الذين يخافون من المد الإسلامي داخل أوروبا وهذا ما أكده أكثر الرؤساء الأوروبيين.

فقد أكد الرئيس الفريسي الأسبق فرانسوا ميتران عندما طلب من مالك المغرب الحسن الثاني الانضمام للاتحاد فقال بوضوح (يستحيل قبول بلد مسلم في الاتحاد) وإلى حد ما نرى أن دول الاتحاد قد خففت في العقد الأخير من معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا، خاصة بعد أن شهد هذا العقد ميلاد ما عرف بالإسلام الأوروبي، وأصبحت عملية دمج تركيا ذات الثقافية الإسلامية داخل الاتحاد منسجمة مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية[1].

وبالنظر إلى العلاقات التركية الأوروبية، نلاحظ أن البعد الحضاري المتصل بثنائية الإسلام الغرب (أوروبا) حاضر في كل زوايا الرؤية الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي ليس مجرد كتلة بشرية أو مساحة جغرافية أو منظمة لها مصالح إستراتيجية، اقتصادية، وسياسية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لفونتر خيرهونغن* هو: «مجموعة من القيم والأفكار، وعلى تركيا كونها هي الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد أن تختار بين هذه القيم وقيمها التقليدية»[2].

ثانيا– العامل الديموغرافي.

يبلغ عد سكان تركيا أكثر من 82 مليون نسمة، وبمعدل نمو سكاني يبلغ (12%) سنويا، وأن (75%) من السكان في المدن، وأن أكبر مدن تركيا من حيث الكثافة السكانية (استانبول 10 مليون نسمة)، هذا الزخم المتصاعد يؤدي إلى جملة من الأمور في حال ضم تركيا للاتحاد نلخصها في النقاط التالية:

---

[1]– حسين طلال مقلد، **مرجع سابق**، ص352.

*– المسؤول السابق لشؤون توسع الاتحاد الأوروبي.

[2]– حسين طلال مقلد، **مرجع سابق**، ص 353.

أ- السيطرة على سوق العمالة والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص حاد في سكانها.

ب- سيلقي الثقل السكاني التركي ضلالة على المؤسسات الأوروبية في عدة مجالاتها منها (عملية التصويت، الحصول على أكبر عدد من المقاعد، آلية صنع القرار داخل الاتحاد، المشاركة في وضع القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد...)[1].

اجتماعيا سيحصل تغيير في المعادلة الديموغرافية في أوروبا، واقتصاديا يسيطر الأتراك على سوق العمالية، وسياسيًا سيحدث خلل في عملية التصويت داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لأن تركيا ستكون بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدة الأعضاء بالبرلمان الأوروبي وتتحول فرنسا إلى المرتبة الثالثة، وإذا ما أخذنا بنزر الاعتبار النمو السكاني في تركيا مقارنة بألمانيا فإن عدد السكان تركيا سيفوق ألمانيا في عام 2020 حسب الدراسات الأوروبية، ويحتل 96 مقعد في البرلمان كحد أقصى وتكون قادرة على التأثير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الأوروبي، ويشكل المسلمون 99% من سكان تركيا وهو ما تخشاه الدول الأوروبية في ضل النمو السكاني لتركيا بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيصل عدد المسلمين في أوروبا إلى 100 مليون[2].

ثالثا- العامل الاقتصادي.

حسب وكالة الإحصاء التركية الرسمية فقد نما الاقتصاد التركي بنسبة كبيرة، حيث تسعى الحكومة التركيبة إلى دفع الاقتصاد إلى المرتبة العاشرة عالميا، والثالثة أوروبيا بحلول عام 2023، وقال وزير الاقتصاد التركي بهادزبيكجي في تصريحات سابقة، إن تقريرًا صادرًا

[1]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق**، ص 385.

[2]- أحمد حسين علي، **معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا**، مركز البيانات للدراسات والتخطيط، على الموقع: http://www.bayancenter.org، بتاريخ 2018/05/01، على الساعة: 20:15.

عن صندوق النقد الدولي، أظهر أن الاقتصاد التركي احتل المترتبة الثالثة عشر عالميا والخامسة أوروبيا[1].

اتسم الاقتصاد التركي بمركزية شديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية، حيث بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والإندماج في اقتصاد السوق العالمي والممثل بصورة أساسية في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سابق (OECD) وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة، وعلى الدعم من كل ذلك كان لدول الاتحاد الأوروبي أي آخر في الاقتصاد التركي يتركز حول وجود خلل بنيوي كبير في الاقتصاد التركي يحول دون استجابة لمتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي[2].

كان الاقتصاد التركي يعاني من أزمة حادة لكنه ومع وصول حكومة العدالة والتنمية، مر بعملية تحول كبيرة في السنوات الأخيرة لتجاوز كل الأزمات، حيث غيرت الحكومة مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتقدت عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، حيث تم الاستغناء على الفعل بنظام الصرف الثابت والانتقال بنظام الصرف المرن[3].

رابعًا– الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تعتبر مشكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان من أكبر المعوقات مازالت تعترض تركيا لكي تصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي، رغم أن الحكومة التركية بذلت الكثير من الجهود في هذا المجال، ورغم التقدم التي أحرزته تركيا، إلا أنّ بعض الممارسات التي تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه تركيا مثل عمليات الاعتقال والتعذيب ضد السجناء، وخطر الأحزاب

[1]– سعيد عبد الرزاق، **الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالميا في 2023**، الشرق الأوسط، تركيا، جريدة العرب للتوزيع، العدد 14153، 28 أوت 2017، ص 02.

[2]– عادل جارس، **مرجع سابق**.

[3]– صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص84.

والانتهاكات التي تتعرض لها، ومراضية النشاطات الدينية والفكرية والعرقية، والإبقاء على حالة في المناطق التي يسكنها الأكراد وعدم الاعتراف بخصوصيتهم، والذي كان سببا في توتر العلاقات مع العديد من الدول الأوروبية خاصة مع ألمانيا، توحل دون انضمامها إلى المجموعة الأوروبية[1].

تعد المسألة الكردية من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية 19923، وهي أكبر أقلية، حيث يقدر عندها بحوالي 20% من عدد سكان تركيا.

وتعود جذور هذه القضية (الكردية) إلى اِتفاقية سفير سنة 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصّت تلاك الاتفاقية على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا وبموجلها يحصل الشعب الكردي خمس سنوات على الاستقلال الذاتي[2].

تعد المسألة الكردية من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية، حي لا تعترف تركيا بوجود أقلية كردية*، وتعد الأكراد مجرد مواطنين أتراك تنضر إلى الجميع على أنها أمة واحدة هي الأمة التركية، ولا وجود لأقليات دينية مثل الأرمن واليونان واليهود، ونتيجة لسياسات الدمج والاحتواء القوية التي مارستها الحكومات المتتالية بعد قيام الدولة التركية، بدأت ثورات الأكراد من توجهات تلك الدولة مع بروز عمليات التفجير من طرف حزب العمال الكردستاني الانفعالي من المؤسسة العسكرية منذ سنة 1984، وذلك بسب يترأسه "عبد الله أوجدت" حيث وقعت مواجهات عسكرية بين الطرفين في جنوب شرق البلاد وامتدت حتى سنة 1999، إثر توقيف رئيس الحزب "أوجلان" وخلقت كل المواجهات حوالي 30.000 قتيل

[1]– المرجع نفسه، ص 84–85.

[2]– محمد ياس خيضر الغريري، **مرجع سابق**، ص 225.

*– الأكراد جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا والعرق والدين ومزقها التاريخ والمصالح .

يمكن القول في الأخير أن تركيا أصبحت تشعر بانزعاج كبير من النظرة الأوروبية إلى المسألة الكردية، التي باتت تتوتر على علاقاتها الثنائية مع بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا، كما تمثل هذه القضية إحدى العناصر المعيقة المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وترى دول الاتحاد أن الارتباط بالاتحاد الأوروبي، سيجعل من المسألة الكردية أوروبية، فتركيا تدرك أن أي حل سيتم التوصيل إليه بشأن العراق لا يمكنه القضاء على المشكلات النابعة من هذه المسألة في أوروبا[1].

خامسا- القضية القبرصية.

يمثل المشكل القبرصي أحد القضايا التي تفرمل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويمكن تحديد صعوبة هذه القضية في النقاط التالية:

1- انتقلت سيادة هذه الجزيرة إلى بريطانيا عام (1878م) واستمرت حتى عام (1960م) تاريخ إعلان استقلالها ويشكل اليونانيين (80%) والأتراك (20%) من السكان وتفجرت القضية القبرصية حوّل بحر ايجه عام (1974) حيث الانقلاب على رئيس الجمهورية (المطران مطاريوس)* والتدخل العسكري التركي واحتلال القسم الشمالي من الجزيرة الذي يشكل (38%) من المساحة الكلية للجزيرة[2].

2- رغم المبادرات الدولية ما بين (2004- 1992) يهدف إيجاد حل سلمي للمشكلة إلا أنّها اصطدمت بالعقبات اليونانية التركية، حيث أدعت اليونان بعد انضمامها للاتحاد

---

[1]- خروشيد حسن دالي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق: منشورات، اتحاد الكتاب العربي، 1999، ص 49.

*- ولد ميخائيل كريستودلو موسكوس في 13 أوت 1913، في آسرة مزارعين في قرية بانوبانايا التي تبعد 30 كلم عن يافوس جنوب غير قبرص، بعد وفاة مكاريوس II في شهر جوان 1950م ثم انتخاب مكاريوس الثالث (37 سنة) خلفًا له كرئيس لأساقفة الكنيسة القبرصية الأرثذوكسية (1950- 1977) وأوّل رئيس قبرص (1950، 1974 و 1974، 197) في فتراته الرئاسية نجا من أربع محاولات اغتيال وانقلاب عام 1974، توفي أوت 1977 في نيقوسا، قبرص.

[2]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، ص 41.

العام (2004م) بأن القسم الأوروبي لتركيا (اسطنبول 3% من المساحة وأكثر) ما هو إلا مستعمرة صغيرة من العهد العثماني[1].

3- جاءت بوادر انفراج الأزمة مع انطلاق المفاوضات بين شطري قبرص، حيث اتفق الرئيس القبرصي اليوناني (ديمتريس خريستوفياس) وزعيم القبارصة الأتراك (محمد علي طلعت) في (2008/07/25م) على بدئ المحادثات على أساس مبدأ دولة مولدة ذات سيادة واحدة وجنسية واحدة، ولكن معارضه القبارصة اليونانيون خطة السلام التي اقترحتها الأمم المتحدة الأمريكية وافقت عليها القبارصة الأتراك حال ودون الوصول إلى نتيجة ترضى الطرفين[2].

4- ترى تركيا إن مد اليونان حدود مياهها الإقليمية من (5-12) ميل يرقى إلى مستوى التهديد، ولم تتكسر صخرة هذه الاهتمامات رغم الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أغلوا إلى اليونان بتاريخ 24 (2014/12) وإلقاء كلمة في منتدى العمل التركي- اليوناني، حيث قال تركيا تريد حصة من النفط المستكشف في شرق البحر الأبيض المتوسط مما أثار ذلك توترًا بين نيوقسيا وأثينا[3].

سادسا- القضية الأرمنية.

على غرار القضية القبرصية، شكلت القضية الأرمينية عائقا أساسيا أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويمكن تحديد صعوبة هذه القضية في النقاط الآتية:

1- استقلت أرمينيا رسميا عن الاتحاد السوفياتي عام (1991م) ورغم اعتراف تركيا بها إلا أنهما لم يتبادلا التمثيل الدبلوماسي، بسبب ادعاء الأرمن بأنهم تعرضوا إلى مذابح وتطهير عرقي ما بين (1915- 1923) وراح ضحيتها 1.5 مليون أرمني.

---

[1]- حسين طلال مقلد، **مرجع سابق**، ص 348.

[2]- محمد نور الدين، **مرجع سابق**، ص 40.

[3]- فيصل براء متين المركشي، **قراءة في المحددات السياسية للنظام تركيا للاتحاد الأوروبي**، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: https://democraticac.de/ ، بتاريخ 2018/06/10، على الساعة 20:00.

2- يمارس اللوبي الأرميني ضغوطا كبيرة على الحكومة التركية للإعتراف بالمجازر ويذكر أنّ أول اعتراف رسمي لهذه المجازر كان عام (2005م).

3- بادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينية، حيث سمحت آلف أرميني بالعمال دون إذن عمل، ودعت أرمينيا إلى الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي على الرغم من عدم إطلالة أرمينية على البحر الأسود لكن ذلك لا يمنع من مطالبة رئيس الوزراء التركي أرمينيا على البحر الأسود لكن ذلك لا يمنع من مطالبة رئيس الوزراء أرمينيا من الانسحاب من منطقة ثاغورنو كراباغ لأجل إجراء المحادثات في القضايا العالقة[1].

4- ظلت هذه القضية على ما هي حيث ذكرت صحف عالمية بأن تركيا لا تزال حتى الآن تحمل نفس المشاعر المعادية لأرمينيا، حيث تعمل على تعميق علاقاتها مع أذربيجان (جارة أرمينيا) لزيارة التوترات الإقليمية بين البلدين حيث أصبحت أذربيجان واحدة من أكبر أسواق الاستثمارات لدى تركيا فضلا عن تأسيسها لمشاريع البنية التحتية[2].

ومن ناحية أخرى، فإن تركيا دولة بحرية، تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر ايجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب وكل هذا يعطيها القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوّة قارية لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تراجعت وظيفة تركيا كثيرا باعتبارها خط الدفاع المتقدم لحلف الشمال الأطلسي في مواجهة حلف وارسو أثناء حقبة الحرب الباردة، إلا أن هذه الوظيفة المناطة بتركيا تراجعت كثيرا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك بقيت تركيا محتفظة بأهميتها الإستراتيجية نظرا لما سبق ذكره من مزايا اختص موقعها الجغرافي المتميز.

[1]- خروشيد حسن دالي، **مرجع سابق**، ص27.

[2]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق**، ص389.

لذا حاولت تركيا استثمار ثقلها المتميز في منطقة الشرق الأوسط إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية مل (منظمة التعاون الاقتصادي عام 1961، منظمة التعاون الإسلامي عام 1969، ومنظمة التجارة العالمية عام 1995.... وغيرها).

كما سرعت إلى ملئ الفراغ الناجم في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وترعرع علاقتها بإسرائيل، ولعب دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنظمة[3].

وعليه، يمكن القول أن الموقع الجيو- استراتيجي، الذي تتمتع به تركيا، يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها من ناحية أخرى، ويمنحها موقعها هذا مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية لمسيرة الانضمام

تعد مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أولويات السياسة الخارجية التركية، حيث سعت تركيا جاهدة إلى إجراء العديد من الإصلاحات الداخلية والخارجية، وفق المعايير الأوروبية، لكي تصل إلى تحقيق هدفها، وهو الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومع بدأ المفاوضات التركية- الأوروبية في الثالث من أكتوبر 2005، بخصوص انضمام تركيا للاتحاد، شهدت موقفًا، تفاوضي غير مرن، وذلك بسبب العديد من القضايا المتمثلة بالقضية الأرمينية والمشكلة القبرصية، انضمام تركيا للاتحاد، فضلاء مدى التزام تركيا قدرتها على تطبيق معايير كوبنهاجن، وأن هذه الأسباب طالما كان الاتحاد الأوروبي يتذرع بها بعدم ضم تركيا إليه، مما أدى إلى إطالة المفاوضات وانطلاقا مما تقدم، يمكن ذكر

مجموعة من المتغيرات إلى إطالة المفاوضات وانطلاقا مما تقدم، يمكن ذكر مجموعة من المتغيرات التي على أساسها قمنا باقتراح مجموعة من السيناريوهات وهي[1]:

1- انغماس تركيا بمشاكل الشرق الأوسط هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي برفض لفكرة الانضمام تركيا إليه، وكون هذه الأخيرة ذو حدود بمنطقة الشرق الأوسط.

2- تعتبر تركيا قاعدة أساسية في الشرق الأوسط، فمثلا قد سجل الاقتصادي التركي ارتفاعًا ثم تسجيل نمو بالنسبة 10% خلال الربع الثالث من 2017، مما جعل تركيا تحصل عل مكانة باعتبارها أسرع نمو اقتصادي ضمن مجموعة العشرين، فهذه الأخيرة تقوم بدورها بمغرمات على الاتحاد الأوروبي، وهذا ما أدى إلى رفضها في الانضمام.

3- يعتبر الاتحاد الأوروبي تركيا الشريك الأول له، فلهذا كان من الصعب على الاتحاد الأوروبي أن يصرح برفض تركيا إليه.

أما فيما يخص السيناريوهات فدراستنا قامت على ثلاث سيناريوهات وهي:

أولا- السيناريو رفض عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي

يعتبر هذا السيناريو سلبي بطبيعته، وينطلق من منظور ثقافي بالأساس، حيث يفترض هذا السيناريو إلى وصول مفاوضات انضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى طريق مسدود، بمعنى عدم نجاح المفاوضات في عدم وصول تركيا إلى اتفاق بشأن انضمامها الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من الجهود التركية الحثيثة للانضمام إلا أنّ عملية التفاوض ليس لديها القدرة الفعلية على الذهاب إلى أبعد مما هو قائم[2].

يمكن طرح هذا السيناريو في حالة طلب الطرف الأوروبي أو التركي وقف المفاوضات حول الانضمام نتيجة الإنشاء من هذه المفاوضات، التي قد تعتبر بمثابة تعجيز انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة للشروط التعجيزية بالرغم من تحقيق تركيا عدة

[1]- محمد عبد المجيد أوغلو، **نظرة على الاقتصاد التركي في 2018**، مدونات الجزيرة، على الموقع: https://blogs.aljazera.net/blogs بتاريخ 2018/04/17 على الساعة 19:00.

[2]- أحمد مجدي السكري، **مرجع سابق**، ص 654.

انجازات اقتصادية سياسية قانونية مشهود لها دوليا ولقد عزز هذا السيناريو مجموعة من الاعتبارات التي تعززها تتمثل فيما يلي:[1]

1. تشبث كل من فرنسا ونمسا بـ "لا" ترغب في انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

2. تزايد حدة الخلافات حول القضايا الشائكة خاصة الكردية التي أصبحت تأخذ بعد إقليمي ودولي وبدرجة أقل قضية القبرصية والأرمنية.

3. صعود اليمن المتطرف بقوة في المساحة السياسية بأوروبا والذي يرفض انضمام تركيا.

4. العامل الديني الذي يعتبر بمثابة حجة الأولى التي يتحجج بها الاتحاد الأوروبي بعجم قبول تركيا ومنحها العضوية الكاملة في الاتحاد، حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن الثقافة الإسلامية لا تتوافق وتتماشى مع القيم الأوروبية، وأن في حال انضمام بلد مسلم كتركيا للاتحاد سوف يزيد من حدة صراعات الحضارات الذي يؤدي إلى تغير الهوية الأوروبية، ويزعزع الاستقرار السياسي والاقتصاد والأمين داخل أوروبا[2].

5. من الناحية الجغرافية، أن ما يزيد من مخاوف الاتحاد الأوروبي في حالة انضمام تركيا إليه هو أن حدوده ستصل إلى القوقاز، وجوريا، وأرمينيا وأذربيخان وإيران والعراق، وسوريا، وهذا ما يجعل الاتحاد الأوروبي يدخل بصورة أكبر في المشاكل المشعلة في منطقة الشرق الأوسط، وينتقل إليه بعض مشاكل دول الجوار الذي يؤثر على استقرار الأوضاع.

6. أما من الناحية الديمغرافية، فإن تركيا يصل عدد سكانها أكثر من 80 مليون نسمة أي ما يعادل سكان ألمانيا إذ ما انضمت للاتحاد الأوروبي، فسوف نفرض سيطرتها على المؤسسات الأوروبية، وتؤثر على عملية منع في الاتحاد، وذلك من خلال ما تحصل

[1]– حيدر جاسم محمد محمود، **مرجع سابق**، ص11.

[2]– أحمد مجدي السكري، **مرجع سابق**، ص658.

عليه من مقاعد داخل البرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى اليد العاملة التركية المتدنية الأجرة والتي ستولد تناقشا لليد العالمة الأوروبية، وهذا ما يزيد معدلات البطالة في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك فضلا عن انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، وهذا يؤثر على الصناعة المحلية في هذه الدول، خاصة من حيث الجودة[1].

ثانيا- سيناريو استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه.

ينطلق هذا السيناريو من فكرة رئيسية هي أن المفاوضات التركية- الأوروبية ستستمر على ما هو عليه ولكن بشكل بطيء، حيث سيبقى الاتحاد الأوروبي مترددًا في قبول انضمام تركيا إليه، وهذا يعتبر انعكاسا على عملية التفاوض لاسيما في ضوء احتمال استمرار عملية التفاوض في فترة قد تمتد خمسة إلى عشرة سنوات، وبقاء هذه المفاوضات على هذا الشكل، لا يعني أنها سينتهي بالضرورة إلى ضم تركيا إليها[2].

ويمكن النظر إلى هذا السيناريو من خلال التعقيدات والشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي، والتي يجب على تركيا الالتزام بها لنيل العضوية الكاملة، إلا أن هذه الشروط هي نفسها الحجج التي يتذرع بها الاتحاد الأوروبي، في رفض انضمام تركيا وحصولها على العضوية الكاملة، المتمثلة بالمعايير الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان، احترام حقوق الأقليات، احترام سيادة حكم القانون[3].

حيث يُطرح هذا السيناريو مستقبلا بقوة، وهو سيناريو يؤكد على عنصرية الطرف الأوروبي، ولعبه على عنصر الوقت من أجل استقرارية المفاوضات المفتوحة وما يعزز وجود هذا السيناريو مستقبلا هو الخيارات العديدة التي منحتها دول الاتحاد لتركيا للعب على عنصر الوقت بدل انضمامها ضف إلى ذلك استمرار سياسة نصف الباب المفتوح واستعمال

[1]- حيدر حاسم، محمد محمود، **مرجع سابق**، ص109.

[2]- أحمد مجدي السكري، **مرجع سابق**، ص109.

[3]- أحمد مجد السكري، **مرجع سابق**، ص106.

معايير المشروطية كآلية لاستمرار المفاوضات بين الطرفين أي بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ويمكن حصر تأثير عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي في حال القبول في النقاط التالية:

1- قبول تركيا للاتحاد سيكون له أثر كبير وانعكاسات واسعة على كل من (تركيا والاتحاد الأوروبي) وعلى الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي باعتبارها قيمة مضافة للقوة الإسلامية العالمية وقوة داعمة للقضايا الإقليمية والدولية[1].

2- سيكون لنوفوس تركيا (82) مليون دورًا في إعادة توزيع مقاعد البرلمان الأوروبي (رغم تكاليف هذه العملية) إلا أن ذلك سيفسح المجال أمام المستثمرين الأوروبيين من الاستثمار في المناطق الكردية مما يقارب ذلك (في حالة الضم) حدود من مناطق (القوقاز، جورجيا، أرمينيا، أذربيخان، إيران، العراق، سوريا)، مما سيساهم ذلك خلق توازن وقدرة وتأثير تجاه النفوذ الأمريكي من هذه المناطق[2].

3- انضمام تركيا للاتحاد سيحسن صورتها لدى العالم العربي والإسلامي وسيثبت بأن عامل الهوية الإسلامية لتركيا غير مهمة في التعامل الأوروبي وسيفتح المجال العلاقات جيدة وسيغير النظرة له كناد مسيحي وسيكون أمام أوروبا (عبر تركيا) فرصة مضاعفة النفوذ داخل العالم الإسلامي وخصوصًا في الصراع العربي- الإسرائيلي الذي يتفاقم يومًا بعد يوم مع إصرار الكيان الصهيوني على بناء المستوطنات رغم نداءات العالم والمنظمات والاتحاد الدولية والإقليمية.

4- مواصلة تركيا إصلاحاتها السياسية والاقتصادية وتحديث منظومتها القانونية وفقا لمشروطية الطرف الأوروبي[3].

---

[1]- علي حسين باكير، **مرجع سابق**، ص185.

[2]- نجيب عبد المجيد نجم، **مرجع سابق**.

[3]- إبراهيم البيومي غانم، **جدلية الاستيعاب والاستيعاب في العلاقات التركية- الأوروبية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009، ص185.

ويمكن تحديد تأثير هذا السيناريو في النقاط التالية[1]:

1- الاتحاد الأوروبي يتصنع صعوبات لإبقاء تركيا معلقة ما بين سنادات قبول العضوية ومطرقة الرفض رغم قيام تركيا بطلب العضوية إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1959م، والعضوية الكاملة عام 1987م، وأكد ذلك رئيس المفوضية الأوروبية "مانويل بارسو" عندما قال تركيا ليست جاهزة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولا غدًا ويجب أن تستمر المفاوضات العضوية.

2- أوروبا تدرك حجم التأثير التركي في الشرق بحكم هويتها الدينية وموقعها الجغرافي، فلا ترغب خسارتها وإنما منحها الشراكة المميزة وهذا ما ترفضه تركيا، ولا ترضى غير العضوية الكاملة في الاتحاد.

ثالثا- سيناريو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من الصعوبات التي تواجهها تركيا في مسألة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرصة الانضمام مازالت قائمة، وذلك خاصة بعد التطورات التي طرأت في مسيرة المفاوضات التركية الأوروبية، فمثلا قد تم الموافقة على فتح فصل جديد في قمة بروكسل عام 2013، بعد توقف ثلاث سنوات، وكان الفصل يتعلق بالسياسة الإقليمية، وأكد الطرفين رغبتها في الإسراع بمناقشة الانضمام، وقال وزير الشؤون الأوروبية التركية (ايغيمن باغيش) في ختام الاجتماع العاشر المخصص لعملية انضمام تركيا، إنه منعطف في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي لعملية انضمام تركيا: إنه منعطف في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بعد توقف استمر 40 شهرا[2].

إن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثيرا وانعكاسات مختلفة، فهناك تأثيرات جيوبوليتيكية ولاستراتيجية واسعة على التوسعات والسياسات والديناميكيات السياسة

[1]- إسماعيل جمال، **تركيا تعتبر تنشيط مساعديها للإنضمام للاتحاد الأوروبي وأردوغان هدفا استراتيجيا**، صحيفة القدس، جويلية 2014.

[2]- حيدر حاسم محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 97.

الداخلية للاتحاد الأوروبي، وبعض هذه التأثيرات يمكن أن يحدد نسبيا الآن على نحو صحيح، ولكن بعضها الآخر سوف يعتمد على أي نوع يمكن أن تكون عملية عضوية تركيا، وأي نوع من الاتحاد يمكن أن يصبح عليه الاتحاد الأوروبي في السنوات العشر أو العشرين القادمة، كما أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سوف يكون له انعكاسات وتأثيرات في منطقة الشرق، ويمكن تحديد العوامل المتابعة عن هذا الانضمام ما يلي:

1-إن انضمام تركيا سوف يكون مختلف عن التوسع للاتحاد الأوروبي، بسبب تأثير التجمع السكاني لتركيا فضلا عن الموقع الجغرافي والجوانب الاقتصادية والأمنية والعسكرية المحتملة[1].

2-مواصلة تركيا إصلاحاتها السياسة والاقتصادية، وتحديث منظوماتها القانونية وفقا لمشروطية الطرف الأوروبي.

3-قدرة الاتحاد الأوروبي على قبول الآخر (تركيا كدولة مسلمة) والتمسك بضرورة وجود عناصر الاختلاف بين الشعوب كسنة من سنن الحياة وتعزيز ثقافة التنوع الديني، والثقافي الذي يفند أن الاتحاد الأوروبي هو نادي مسيحي.

4-تعزيز التبادل الاقتصادي بين الاتحاد وتركيا يعزز دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ضل النجاعة الكبيرة المجالاتية التي تحققها كقطب دولي صاعد.

5- قدرة الطرف التركي على تبديد المخاوف الفرنسية والنمساوية حول عضوية تركيا والتأكيد على أن عضوية تركيا لن تأثر على السياسة الخارجية للاتحاد أو السياسة الأمنية المشتركة[2].

انطلاقا من المتغيرات التي تطرقنا إليها لدراسة سيناريوهات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ونظرًا للمفاوضات خاصة التي تسود العلاقات التركية الأوروبية الجديدة نستنتج

[1]- لقمان عمر النعيمي، **مرجع سابق**، ص 66.

[2]- عادل جارس، **مرجع سابق**.

أن السيناريو الأرجح والأنسب هو سيناريو بقاء المفاوضات على ما هي عليه أو ميا يسمى سيناريو التماطل.

الرغبة التركية في حد ذاتها إلى الانضمام إلى الاتحاد المتمثلة في تدهور العلاقات الألمانية التركية من جهة، وأيضا استمرار تركيا في التدخل في الشرق الأوسط ونجاحها في النهج العسكري من جهة أخرى.

استنتاجات

- لقد مرت تركيا بعدة محطات مختلفة للوصول إلى انضمامها للاتحاد الأوروبي فقد دخلت في مفاوضات عديدة بقيت مستمرة إلى وقتنا الراهن دون التوصل إلى حل جذري الأمر في مسألة حصولها على العضوية الكاملة.
- بعد كل الجهود التي بذلتها تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجدت تركيا نفسها مخيرة بين أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي أو التنازل عن بعض المواقف التي من شأنها أن تؤدي تعرض مصالحها للخطر خاصة الاقتصادية والأمنية منها.
- نستنتج أن تركيا لا يمكن لها التخلي عن قبرص تركيا لأهميتها الجيو استيراتيجية، ويعني تنازلها عن أي شبر في بحر ايجه لصالح اليونان خسارتها لصالح تفوق ما يمكن أن تستفيد منه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- في ضوء ما تقدم خلصت الدراسة إلى أن مستقبل المفاوضات التركية الأوروبية تقف على ثلاث سيناريوهات محتملة وهي سيناريو رفض عضوية تركيا للاتحاد، ثانيا سيناريو استمرار المفاوضات على ما هو عليه، ثالثا وأخيرا سيناريو الانضمام.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراسة الموضوع الذي لا زالت تطرح حوله العديد من النقاشات توصنا إلى مجموعة من النتائج المختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

1-لم يكن سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وليد سنة 19م، بل هو نتيجة العلاقات التي ربطتها مع دول الأوروبية منذ تأسيس الجمهورية 1923، وأن نظرة الأتراك للإصلاحات التي تبناها القادة في تركيا لم تختلف عن نظرتهم إلى ما قام به كمال أتاتورك من إجراءات لتكريس للعلمانية التي ظلت تدفع بقوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2-مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد قد مرت بمراحل كانت أولها بين 1959م و1992م أثناء فترة الحرب الباردة، تعاملت المجموعة الأوروبية مع ملفات عضويتها بطريقة ذكية باعتبار أنها دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي، والتي كثير ما عرفت قاربًا في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي خاصة مع بداية الأزمة القبرصية 1974م.

3-يدل تأخر الاتحاد الأوروبي في رفض طلب تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوروبية الذي قدم في 1987م إلى غاية سنة 1989م، على أن المجموعة الأوروبية كانت تتعامل مع تركيا وفقا للأوضاع الدولية وعلى تخوف من أن يحمل قارب تركي واتحاد سوفياتي في ضل الحرب الباردة، بخلاف المرحلتين اللاحقتين اللتان عبر فيهما الاتحاد الأوروبي على موافقة بشكل صريح اللتان عبر فيهما الاتحاد الأوروبي على موافقة بشكل صريح تجاه عضوية تركيا، وبدأ التطرق إلى مسائل متعددة لم تكن قد طرحت من قبل من خرق لحقوق الإنسان والقضية الكردية وقضايا أخرى.

4-على الرغم من إصرار تركيا على الصفي قدمًا في الالتحاق بالركب الأوروبي لنيل العضوية الكاملة فيه، ذلك الإصرار الذي استمر ما يقارب الخمسين عامًا، يبدو من

الواضح أن تركيا لا تحظى بالترحيب من الاتحاد الأوروبي، وأنها تواجه عقبات وحواجز مختلفة، أما أسوأ تسوية يمكن أن تواجه تركيا، فستكون تعليق موضوع انضمامها لسنوات، إذ لم يكن لعقود، بضم تركيا، ولكن بتطوير المفاوضات النهائية وفرض شروط قاسية لها.

5-إن مسيرة تركيا الأوروبية تدل بوضوح على أن خيار تركيا في هذا المضمار هو "خيار استراتيجي" لا رجعة عنهن وذلك انه يقوم على أسس ومصالح تعدها أنقرة إستراتيجية سواء كانت سياسية أن اقتصادية أم أمنية، مرتبطة ارتباطًا عضويا بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وتعد الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد حقا مستمدًا من التاريخ والجغرافيا والمعاهدات الدولية، وهو هدف من وجهة نظرها، يستحق العناء، ولذلك فهي تسعى لتحقيقه والتمتع بحقوق ومكانة متكافئين مع حقوق الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ "28" ومكانتها، كما نص على أنها تحتل في عملية الإندماج الأوروبي الـ "28" ومكانتها، كما تصر على أنها تحتل في عملية الاندماج الأوروبي حرصا منها على حماية ما تصفه بحقوقها الوطنية والقومية، وعلى هذا الأساس فإن تركيا سوف تبقى حريصة على استغلال جميع الفرص والتصورات التي من شأنها تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

6-في حالة انضمام تركيا فستكون حدود الاتحاد محادية لمناطق تتسم بالتوتر والقلق الأمني، إذ ينظر عدد من الأعضاء الاتحاد إلى البعد الجديد الذي ستحمله عضوية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسبب الأخطار التي تمثلها المناطق التي تحد تركيا جغرافيا، وخصوصًا منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فمع دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ستصبح دول هذه المنطقة، العراق، وإيران، وسوريا، إلى جانب دول جنوب القوقاز جيرانا للاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع أرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وهي مناطق تعد أكثر الأماكن في العالم اضطرابًا.

7- إنّ دخول تركيا منظومة الاتحاد الأوروبي معه بدون شك بعض المصاعب، إلاّ أنّ رفض انضمامها سيجلب عددًا من التحديات الاستراتيجية وخصوصًا إذا استند الرفض إلى خليفة الموروث الثقافي والديني للشعب التركي، أي رفضها لمجرد أنها والي باقي دول العالمين العربي والإسلام، ويعطي دليلا على الحساسية الأوروبية، الخاصة تجاه الإسلام الأوروبي، ويثبت أن الاتحاد الأوروبي هو عبارة عن نادي مسيحي لا يجوز لبلد ذي غالبية مسلمة الانضمام إليه.

8- من خلال ما تقدم تخلص الدراسة أن تحديد مستقبل محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سوف تكون في إطار خيار استمرار الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحًا، ثم التحول إلى شراكة إستراتيجية مميزة تختلف عن العضوية الكاملة لأهمية كل طرف للآخر وعدم استغناء كل طرف لآخر.

الملاحق

ملحق رقم 1:

يمثل الاستفتاءات الدستورية في تركيا

التاريخ	محتوى التعديل	الظروف	النتيجة
جويلية 1961	- إقرار ثاني دستور للجمهورية التركية بعد دستور 1924 - إنشاء مجلس الأمن القومي. - تأسيس المحكمة الدستورية	في ظل: حالة لأحكام العرفية وتحت حكم لجنة الوحدة القومية المكونة من ضباط الجيش قادة انقلاب عام 1960، وقد حكموا على الرئيس "مندريس" بالإعدام	نسبة المشاركة 80% نسبة الموافقة 61.7%
1982	طرح دستور 1982 استفتاء الشعبي ي مع توسيع صلاحيات مجلس الأمن القومي	في ظل: أحكام العرفية أثناء حكم مجلس الأمن القومي بعد انقلاب 1980	نسبة المشاركة غير متوفرة، نسبة الموافقة 91.4%
أيلول 1987	تعديل المادة الرابعة من الدستور التي نصت على: قيادات الأحزاب السياسية التي تم حلها بعد الانقلاب من المشاركة في النشاط السياسي لمدة 10 سنوات	تمت في إطار إلغاء الأحكام العرفية التي استمرت لما يقارب السبع سنوات، وتحت رئاسة كنعان، افريد قائد الانقلاب العسكري	نسبة المشاركة 93.6%، نسبة الموافقة 50.2%
سبتمبر 1988	تقديم انتخابات البلدية لمدة عام واحد	في ظل: الاشتباكات مع حزب العمال الكردستاني في جنوب وشرق الأناضول.	نسبة المشاركة 88.8% نسبة الموافقة 35%

2007/ 2010	تضمن الاستفتاءين عدة تعديلات لدستور 1982 من أهمها تعديل انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب، وكذا تقليص مدة العهدة الرئاسية 4 سنوات بدل 7 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ومع تقليص ولاية البرلمان إلى 4 سنوات بدل خمس سنوات	في ظل استفتاءات رفض النخبة الكمالية والمؤسسة العسكرية	نسبة المشاركة غير متوفرة نسبة الموافقة غير متوفرة
16 أفريل 2017	تضمن التعديلات انتقال من نظام برلماني إلى رئاسي كما تشتمل التعديلات زيادة عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 نائب وخفض سن الترشح للانتخابات العامة من 25 إلى 18 سنة	في ظل: الانقلاب العسكري الذي جرى في 15 جويلية 2016، وذلك بسبب الإصلاحات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية	المشاركة 86% الموافقة 51.3%

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتمادا على المراجع التالية:

1-حامد محمد طه السوداني، محاولة الانقلاب العسكري في سوريا، دراسات إقليمية، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، (25 فيفري 2018).

2-موقع الجزيرة: www.aldjazeera.net le 17/06/2018 ، على الساعة: 14:00اسا.

3-حفيظة طالب، **تعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة**، مجلة سياسية عالمية، العدد02، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018.

ملحق رقم 2: خريطة تركيا

المصدر: شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: http://www.turkeytravel12.com/maps-arabics/

ملحق رقم 3: خريطة الاتحاد الأوروبي

المصدر: شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: http://www.nationsonline.org/oneworld/europ_map.html

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أوغلو أحمد داود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودوما في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1-2، 2010- 2011.

2- البديري خيضر، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، العراق: دار الكتب والوثائق، ط2، 2015.

3- البرصان أحمد سليم، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

4- بكير علي حسين، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.

5- بيدر جون وأشرود سايمون، الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدًا، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015.

6- تهاني شوقي عبد الرحمان، **نشأة دولة تركيا الحديثة**، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2011.

7- الجميلي صدام مرير، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، بيروت، دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

8- جول محمد زاهد، **الانقلاب العسكري في تركيا**، بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2011م

9- حسن دلي خروشيد، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

10- حسين ياسر أحمد، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ط1، 2006.

11- السكري أحمد مجدي، **العلاقات التركية-الأوروبية الأبعاد-المفاوضات-الإشكاليات**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.

12- سيد محمد محمود، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة عدنان محمود سلمان، تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل، 1988.

13- شريف أمين فرح، **رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي، دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية**، المجلة السياسية الدولية.

14- صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010.

15- طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا من لقبضة التحديدية**. مصر: دار النهضة للنشر، ط2، 2013.

16- العانمي نهرين جواد شرقي، **السياسة الإقليمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، العراق: دار الكتب والوثائق، ط1، 2010.

17- عبد الرزاق سعيد، **الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالميا في 2023**، الشرق الأوسط، تركيا، جريدة العرب للتوزيع، العدد 14153، 28 أوت 2017.

18- عبد المبيض مخلد، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية متميزة**، ط1، عمان: الأكاديميون لنشر والتوزيع،

19- غانم إبراهيم البيومي، **جدلية الاستيعاب والاستيعاب في العلاقات التركية-الأوروبية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009.

20- الغريري محمد باس خيضر، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

21- كردي محمد دحمان، **مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة في تأثير سياسي دولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2013

22- كمال محمد مصطفى، وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

23- محفوظ عقيل سعيد، **جدلية المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، ط1، أبو ضبي، مركز الإمارات وبحوث الدراسات الاستراتيجية، 2008.

24- المركشي فيصل براء متين، **قراءة في المحددات السياسية للنظام تركيا للاتحاد الأوروبي**، المركز الديمقراطي العربي.

25- نافعة حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت–لبنان: الدراسات الوحدة العربية، 2000.

26- النجار محمد أحمد جهاد عودة، **صراع قيم النظرية السياسية بين إيران وتركيا والسعودية**، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2017.

27- النعيمي أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا، السودان**، الجنان لنشر والتوزيع، ط1، 2010م.

28- النعيمي أحمد نوري، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتحاد العثماني**، السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2011م، ط1.

29- نور الدين محمد وآخرون، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، ط1.

30- نور الدين محمد وآخرون، **تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998.

الدوريات والمجلات:

1- جمال إسماعيل، **تركيا تعتبر تنشيط مساعديها للإنضمام للاتحاد الأوروبي وأردوغان هدفا استراتيجيا**، صحيفة القدس، جويلية، 2014.

2- جندري إدريس، **الإسلام التقدمي في تركيا: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، مؤمنون بلا حدود، المغرب، مؤسسات الدراسات والأبحاث.

3- زواوي محمد سليمان، "**السياسة الأمنية الأوروبية والعلاقات مع تركيا، دراسات سياسية**، مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجي، (7 ماي2016).

4- سعد عبد العزيز مسلم **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، دراسات إقليمية**، كلية العلوم الإسلامية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 5، (2018/05/30)، ص 09.

5- السوداني حامد محمد طه، **حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية التركية (2002-2012)، دراسات إقليمية**، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، (18، 03، 2014م).

6- السوداني حامد محمد طه، **محاولة الانقلاب العسكري في سوريا، دراسات إقليمية**، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12، (25 فيفري 2018).

7- طالب حفيظة، **تعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة**، مجلة سياسية عالمية، العدد02، كلية الحقوق، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2018.

8- محمد صالح منال، **التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا "حزب العدالة والتنمية"، أنموذجا**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد العاشر، 2010.

9- محمد عبد الناصر، عبيد سرور إبراهيم يوسف، **معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية، دراسات إقليمية،** فلسطين، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 8، ص 150.

10- مرابطي ياسمينة وعبد الأمير سعيد، **إشكالية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق،** التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عنابة، جامعة باجي مختار، العدد 48، (ديسمبر 2016).

11- مسلط سعد عبد العزيز، **حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر والحجاب، دراسات إقليمية،** الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد السادس، 21 جوان 2018.

12- مقلد حسين طلال، **تركيا وللاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المعهد الوطني للإدارة العامة، العدد الأول، 2010

13- نجم نجيب عبد المجيد ، **تركيا- الاتحاد الأوروبي الصعوبات- سيناريوهات المستقبل،** العراق، 2016، المجلد 5، العدد 19، الجزء الثاني.

14- النعيمي لقمان عمر محمود، "**الاحتياجات في تركيا عام 2013 وانعكاساتها على العلاقات التركية الأوروبية**"، دراسات إقليمية الموصل مركز الدراسات الإقليمية، العدد (2013/12/29).

15- النعيمي لقمان عمر محمود، **دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبية،** دراسات إقليمية الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 12 (25، 02، 2018)،

16- يلدرم رمضان، **قرار البرلمان الأوروبي ومستقبل العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، رؤية تركية،** مصر: مركز الدراسات السياسية واقتصادية والاجتماعية، العدد 4 شتاء 2016،

الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ-الرسائل الجامعية

- دني إيمان، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002- 2023**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق وعلوم السياسية، قسم علوم السياسية.

ب-المذكرات الجامعية:

1-حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير) جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2013- 2014م.

2-لادمي عربي محمد، التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة دولية الشرق الأوسط 1996- 2014م (مذكرة ماجستير)، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014.

3-لطيف ريزر، العلاقات الأمريكية- التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2003م-2011م)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2011).

البرامج التلفزيونية:

- غماري عيسى، لخضاري علي وبكيز نور الدين، **الأزمة التركية الأوربية**، حصة ساعة اليوم، الشروق، يوم 13 افريل 2017 على الساعة 19: 30.

المواقع الإلكترونية

- الاتحاد الأوروبي بالعربية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، على الموقع: www.ev-arabic.org/institutions.html تاريخ التصفح يوم أفريل 2018 على الساعة 19:44 سا.
- أحمد حسين علي، معايير الاتحاد الأوروبي وانضمام تركيا، مركز البيانات للدراسات والتخطيط، على الموقع: http://www.bayancenter.org، بتاريخ 2018/06/07 على الساعة 18:00.

- شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: http://www.nationsonline.org/oneworld/europ_map.html
- شبكة المعلومات الدولية، على الموقع: http://www.turkeytravel12.com/maps-arabics/
- الشرق الأوسط، العلاقات التركية الأوربية نحو المزيد من التوتر بعد تعزيز أردوغان لصلاحياته، على الموقع: http://www.mc.doualiy.comle18/04/2017 تصفح يوم 2018/06/25 على الساعة: 00:30.
- شفيق شقير، **النظام التركي**، شبكة الجزيرة الإعلامية في 03 أكتوبر 2014 على الموقع:www.aldjazeera.net تصفح بتاريخ 28 /2018/05 على الساعة01:05.
- عادل جارش، تركيا والاتحاد الأوروبي جدلية الاستيعاب والاستبعاد، المركز الديمقراطي العربي، 14 أغسطس 2014، على الموقع: http://www.democracicac.de/?p=24776 يوم 2018/06/20، على الساعة 22:10.
- عبد الباري عطوان، الاتحاد الأوروبي يعيد إطلاق مفاوضات انضمام تركيا ويطالبها بالتحرك لحل أزمة المهاجرين، على الموقع: http://www.raillyoun.com/idex.php 2018/06/21، على الساعة 10:20.
- عين على تركيا، العلاقات التركية الأوروبية حسنها للاجئون وأفسدها للإرهابين، على الموقع: http://www.twrpress.comبتاريخ 2018/06/02، على الساعة 10:50.
- غالب دلالي، العلاقات التركية الأوروبية إطار مختل ووضع قلق، على الموقع: https://www.broakings.edu/ar/drinian 82018/05/25، على الساعة 20:00.
- الكسندر أبي يونس، مجلة الجيش الدفاع الوطني، العدد 77 أوت 2011، على الموقع: https://www.lebarny.gov.lb/ar/content/car، بتاريخ 2018/06/22، على الساعة 22:10.
- محمد عبد المجيد أوغلو، نظرة على الاقتصاد التركي في 2018، مدونات الجزيرة:.http://blogs.aljazera.net/blogs، بتاريخ 2018/04/17.

- موسوعة الجزيرة، طريق تركيا للاتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك على الرابط التالي: www.Aljazeera.net/encyclopedia/events، 22/02/2018، على الساعة: 16:00.
- موقع الجزيرة: www.aldjazeera.net le 17/06/2018 ، على الساعة: 14:00اسا.
- هيكلة نظام الحكم في تركيا وتصور البنية الداخلية، توجهات السياسة الخارجية، على الموقع: https://azelin.files.wordpress.com تصفحت في 2018/05/15 على الساعة: 13:14
- وزارة خارجية للجمهورية التركية، العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، على الموقع: www.mfa.gov.tr، يوم 2018/04/25، على الساعة 15:57.

باللغة الأجنبية:

1- Kayauiger Ifran, « the European union's role in Turkeys social transformation", Biligjournal, Number 78 (2016)

2- Nalandemiral, Positiveagen.da for Turkey-Ecoropean Union: what mill it bring for what will it take: Turley; Social and Beh Sciences, 2013

الفهرس

مقدمة **1**

1- التعريف بالموضوع..... 2

2- أهمية الموضوع..... 3

3-مبررات اختيار الموضوع..... 3

4-أهداف الدراسة..... 4

5- أدبيات الدراسة..... 4

6- الإشكالية 5

7- حدود الدراسة 5

8- الفرضيات 7

9-المناهج والمقاربات المتبعة 7

10-صعوبات الدراسة..... 7

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع **9**

المبحث الأول: دولة تركيا الحديثة 10

أولا -مرحلة الجمهورية التركية..... 11

ثانيا -مرحلة الانقلابات العسكرية 1960م1971 -م1980 -م 14

ثالثا -مرحلة تصاعد التيار الإسلامي 1995م 16

المبحث الثاني :الأهمية الاستراتيجية لتركيا ومحدداتها 17

أولا- الأهمية الجغرافية لتركيا..... 17

ثانيا –الأهمية العسكرية 18
ثالثا –الأهمية السياسية..... 19
رابعا –الأهمية الاقتصادية..... 20
المبحث الثالث :الاتحاد الأوروبي. 21
أولا–مراحل تأسيس الاتحاد الأوربي 22
ثانيا–مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي 25
ثالثا–شروط عضوية الاتحاد الأوروبي 31
استنتاجات 33
الفصل الثاني: واقع العلاقات الأوروبية–التركية بعد2002 34
المبحث الأوّل : تاريخ العلاقات الأوروبية – التركية. 36
أولا –تركيا وأوروبا في فترة الحرب العالمية الثانية: 36
ثانيا –العلاقات الأوروبية – التركية في فترة الحرب الباردة..... 37
ثالثا –العلاقات التركية الأوروبية بعد الحرب الباردة: 38
المبحث الثاني :البعد الإصلاحي للنظام السياسي التركي لحزب العدالة والتنمية..... 39
أولا –وصول الحزب إلى السلطة..... 39
ثانيا –التعديلات الدستورية لحكومة حزب لعدالة والتنمية:..... 40
ثالثا –مؤسسات الفاعلة في النظام السياسي التركي في فترة حزب العدالة والتنمية... 41
رابعا–السياسة الخارجية التركية بعد صول حزب العدالة والتنمية..... 45
المبحث الثالث :طبيعة العلاقات الأوروبية – التركية في فترة الحزب العدالة والتنمية .. 47
أولا –طبيعة العلاقات الأوروبية– التركية الاقتصادية: 48
ثانيا –طبيعة العلاقات الأوروبية التركية السياسية 49

ثالثا –العلاقات الأمنية الأوروبية– التركية 52
المبحث الرابع: تقييم العلاقات الأوروبية– التركية..... 53
الاستنتاجات 56
الفصل الثالث: انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية والرفض الأوروبي ..57
المبحث الأول :مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (المفاوضات)..... 59
أولا –مرحلة ما قبل المفاوضات الرسمية 1963م– 2005م. 59
ثانيا –مرحلة المفاوضات الرسمية 2015/10/03م 62
ثالثا –جهود تركيا للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي..... 65
المبحث الثاني: دوافع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. 70
أولا –الدوافع الجغرافيا. 71
ثانيا –الدوافع العسكرية..... 71
ثالثا–دوافع السياسية..... 72
رابعا–الدوافع الأمنية..... 75
خامسا –الدوافع الاقتصادية..... 77
المبحث الثالث :العقبات التي تقف أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. 78
أولا –العامل الديني. 78
ثانيا –العامل الديموغرافي 79
ثالثا –العامل الاقتصادي. 80
رابعًا –الديمقراطية وحقوق الإنسان..... 81
خامسا –القضية القبرصية..... 83
سادسا –القضية الأرمنية. 84

المبحث الرابع :السيناريوهات المستقبلية لمسيرة الإنضمام. 86
أولا –السيناريو رفض عضوية تركيا للاتحاد الأوروبي 87
ثانيا –سيناريو استمرار بقاء المفاوضات على ما هو عليه. 89
ثالثا –سيناريو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي..... 91
استنتاجات 94
خاتمة.....95
الملاحق **99**
قائمة المراجع **104**
الفهرس **113**

الملخص:

مازالت تركيا في غرفة انتظار الاتحاد الأوربي، حيث افتتحت مفاوضات عديدة وذلك بداية سنة 1963م وفقا للإطار التفاوضي المشترك الذي ينص على هذه لمفاوضات المفتوحة مما يجعل نتائجها مضمونة.

شهدت العلاقات التركية الأوروبية محطات كثيرة شابها التوافق تارة والاختلاف تارة أخرى، فرغم قبول الاتحاد الأوروبي ترشح تركيب لعضويته عام 1999م وضع الأوروبيين العديد من الشروط والعراقيل أمام هذه الدولة لتعثر مفاوضات العضوية بين الطرفين، على سبيل المثال المشكلة القبرصية، المشكلة الأرمنية، وحقوق الإنسان، وكونها أيضا دولة ذات أغلبية مسلمة، فضلا عن المشاكل لها علاقة بالديمقراطية، وقد حاولت تركيا جاهدة لحل هذه العقبات وغيرت نضامها السياسي بما يتناسب وقيم الاتحاد الأوربي.

وفي الأخير، نستنتج أن هناك سلبيات عديدة فيما يخص مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي من جهة، إلا أن من جهة أخرى هناك العديد من الإيجابيات تحصلت عليها تركيا ففي هذه المسألة من البرنامج الإصلاحي الذي حققته في مختلف المجالات، كما نشير إلى أن دراستنا لا تقترح وضع حلول نهائية لمسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوربي لأن ذلك غير ممكن لكن نطرح رؤى مستقبلية حول مسألة الانضمام.

Abstract

Turkey is still waiting to enter the European Union, It opened many negotiations in the beginning of 1963 according framework, which provided them open negotiations making their results guaranteed. The Turkish-European relations have witnessed many situations that were at odds with each OTHER. IN SPITE OF THE European Union's acceptance of a membership nomination in 1999, the Europeans put many conditions and obstacles for this country to hinder membership negotiations between the two parties, such as the Cyprus problem, the Armenian problem and human rights. Being a Muslim majority and because of problems related to democracy, Turkey also has tried hard to resolve these obstacles and change their political commitment to fit the values of the European Union.

Finally, we conclude that there are many drawbacks concerning Turkey's accession to the European Union on the one hand, but on the other hand, there are many advantages obtained by Turkey concerning the Islamic program in various areas. We refer that our study does not propose final solutions to the issue of Turkey's accession to the European because this is not possible, but we put forward visions on the issue of accession.